ورقة علميـــــــــة مقدمة إلي مجلة المحاسب العربي- بالكويت

بعنوان:-

الاتجاهات الحديثة لتقييم أساليب الرقابة على سياسات النقد في المصارف المركزية-(بالتطبيق علي المصرف المركزي الليبي- فرع سبها- سرت)

Recent trends to assess the exchange control policies in Antrzah- banks methods (applied on the Central Bank branch Alliba- Sabha- Sirte

إعداد

*الدكتور: فيصل عبدا لسلام الحداد- رئيس قسم المحاسبة - أستاذ المحاسبة المساعد - جامعة سرت –

**الدكتور: أسامة عبدالسلام سلطان -رئيس قسم المحاسبة- المعهد العالي للمهن الشاملة -

***الأستاذة: ذهبية بشير فضيل الذهبي - قسم الحسابات – وزارة المواصلات – الجفرة.

****الأستاذة: سعاد أحمد السنوسي- ديوان المحاسبة الليبي.

EMIL:faisalsinec@gmail.com

00218926955569

مستخلص البحث

تناولت هذه الدراسة الاتجاهات الحديثة لتقييم اساليب الرقابة على سياسات، و عمليات النقد حيث تتمثل مشكلة البحث في اختلاف تقييم المراجعين لنظام الرقابة علي سياسات النقد في المصارف المركزية. استهدف هذا البحث دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية باستخدام نظرية الفئات التقريبية حيث تناول خطوات تقييم نظام الرقابة الداخلية، ومدي اتساق التقديرات الشخصية للمراجعين، كما تناول مفهوم نظرية الفئات التقريبية والمفاهيم الأساسية المرتبطة بها ومزايا هذه النظرية بالإضافة إلي أهم تطبيقاتها في مجال المحاسبة، وعرض البحث نموذجاً يوضح كيفية استخدام هذه النظرية في الوصول إلي قواعد قراريه تتعلق بتقييم نظام الرقابة الداخلية لوظيفة المدفوعات النقدية بناء علي إجراءات الرقابة التي تحيط بالقرار

لتحقيق أهداف الدراسة تم صياغة عدد من الفرضيات وتم التحقق منها خلال إجراءات الدراسة حيث تتمثل الفرضية الاولى في إن الاتجاهات الحديثة لأساليب الرقابة تؤثر إيجابيا علي سياسات النقدية وتتمثل الفرضية الثانية ان السياسة التي تركز علي استخدام أدوات الرقابة الكمية توثر في النشاط الاقتصادي بصورة فعالة.

فقد ثم استخدام المنهج الوصفي والمنهج التحليلي والاحصائي وذلك بتحليل بيانات الاستبانة بالاعتماد علي برنامج spss.

أسفرت الدراسة الي مجموعة من النتائج اهمها :-

1- تتمثل أهم خطوات تقييم الرقابة الداخلية في تحديد إجراءات الرقابة المناسبة، وإجراءات اختبارات لعناصر الرقابة لتحديد مدي فاعلية إجراءات الرقابة في منع واكتشاف الأخطاء الهامة والجوهرية ثم تقدير خطر الرقابة بناء علي نتيجة اختبار عناصر الرقابة.

2- يمكن استخدام نظرية الفئات التقريبية في الوصول إلي قواعد قراريه مؤكدة وممكنة تساعد المراجعين في دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية بحيث يمكن لغير ذوي الخبرة من المراجعين أن يستعينوا بهذه القواعد ويتوصلوا إلي قرارات متشابهة للقرارات التي يتخذها المراجعين ذوي الخبرة عند تقدير خطر الرقابة.

أوصت الدراسة بالاتي:-

1- ضرورة الاهتمام بنظرية الفئات التقريبية في المجالات المحاسبية خاصة تلك التي تتضمن عدم التأكد مثل التنبؤ بالتدفقات النقدية حيث تعد هذه النظرية أداة جيدة للتعامل مع البيانات غير المؤكدة والتي لا تتسم بدقة.

2- ضرورة الربط بين السياسة النقدية و أدوات الرقابة الكمية بطريقة توسعية، لزيادة الرقابة علي سياسات وعمليات النقد في البنوك.

Abstract:-

This study examined recent trends to assess the censorship policies of styles, and cash operations, where the research problem is the difference in the auditors' assessment of the system of exchange control policies of the central banks. Targeted this research study and evaluation of internal control system by using the theory of rough set where he addressed the steps to evaluate the internal control system, and the consistency of personal estimates for the auditors, also dealt with the concept of the theory of rough set and the basic concepts associated advantages of this theory in addition to the most important applications in the field of accounting, and Display search model It demonstrates how to use this theory to access rules resolutions relating to the assessment of internal control function system of cash payments based on control procedures surrounding the decision

To achieve the objectives of the study were formulated a number of hypotheses were verified during the study procedures, where The first hypothesis is that the modern trends of the methods of control have a positive effect on the monetary policies The second hypothesis is that the policy, which focuses on the use of surveillance tools quantity affect economic activity effectively.

They may then use descriptive analytical method and the statistical approach by analyzing questionnaire data based on(spss) program.

The study resulted in a set of results including: -
1. The most important steps in the evaluation of internal controls to determine the appropriate control procedures, tests and procedures for the control elements to determine the effectiveness of control measures in the prevention and detection of important and fundamental errors, and then estimate the risk of censorship based on the result of the test control elements.
2. You can use the theory of rough set of access rules resolutions uncertain and possible help auditors in the study and evaluation of internal control system so that non-experienced auditors should turn to these rules and come to similar decisions by the decisions of the reviewers experienced in estimating the risk of censorship.
The study recommended the following: -
1. The need for attention to the theory of rough set in a private accounting areas that include uncertainty, such as cash flow forecasting, where this theory is a good tool for dealing with data that is not proven and that do not accurately characterized.
2. The need to link between monetary policy and quantitative monitoring tools expansive manner, to increase control over the policies and operations of cash in the banks.

الكلمات المفتاحية:-

السياسة النقدية- الفئات التقريبية – الرقابة –أدوات الساسة النقدية- النظام المصرفي- البنك المركزي الليبي.

المبحث الأول:: الاطار العام للبحث

1ا. لإطار المنهجي للبحث

1.1 المقدمة:

تعد دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية للعملاء محل المراجعة مسألة هامة عند إجراء أي عملية مراجعة حيث تعتبر الأساس الذي يتحدد وفقه خطر الاكتشاف المخطط والاختبارات الأساسية الخاصة بأرصدة القوائم المالية **(ألفين أريتر، جيمس لوبك 2005، ص 396) .**

حيث أن تقييم المراجعين لنظام الرقابة الداخلية يتسم بدرجة كبيرة من عدم الاتساق والثبات وهذا يرجع لعدم التأكد الذي يحيط بعملية التقدير الشخصي في المراجعة، ولذلك ظهرت الحاجة إلى أدوات قرارية تساعد المراجعين في دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية وتحقيق الاتساق " consistency " في تقديراتهم (Siegel et al., 1998, p. 71) . ومن أهم هذه الأدوات نظم الخبرة حيث وضع الباحثون جهودهم في وضع وتطوير نظم للخبرة في مجال المراجعة (Mersevy et al , 1986,pp . 44-74 , Boritz and Wensley ,1990,pp . 49-103) لكن لم تأخذ هذه النظم في اعتبارها التناقض في تقديرات الخبراء والذي ينشأ من عدم التأكد الذي يحيط بعملية التقدير الشخصي في المراجعة ، بالإضافة إلى أنه لايوجد اتفاق بين شركات المراجعة على المؤهلات والخبرات التي يجب أن تتوفر في مزاول مهنة المراجعة حتى يصبح خبيراً **(Abdo Imohammadi , 1987 ,pp . 80-81) .**

قد ظهرت نظرية الفئات التقديرية " Rough Set Theory " كأسلوب يمكن استخدامه في وضع قواعد للقرار بحيث يمكن لغير ذوي الخبرة من المراجعين استخدام هذه القواعد في الوصول إلى قرارات مشابهة لتلك التي يتخذها الخبراء حيث تكون قواعد القرار التي يتم التوصل إليها عن طريق هذه النظرية في صورة **(Vargas et al.,2002,p.7) .**

حيث يمكن استخدام هذه النظرية في الوصول إلى قواعد قراريه تساعد في دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية للعملاء محل المراجعة

2.1 مشكلة البحث: تتمثل مشكلة البحث في اختلاف تقدير المراجعين لنظام الرقابة علي سياسات النقد في المصارف المركزية.

3.1 أهمية البحث : تنبع أهمية البحث الحالي في أنه سيحاول تقديم نموذج لتقييم نظام الرقابة الداخلية يأخذ في اعتباره التأكد وعدم الاتساق الذي يلازم عملية التقدير الشخصي للمراجعين لخطر الرقابة حيث تأخذ مخرجات هذا النموذج شكل قواعد قراريه تساعد المراجعين في تقييم نظام الرقابة الداخلية وتقدير خطر الرقابة . ويعتمد النموذج المقترح على المفاهيم الأساسية لنظرية الفئات التقريبية .

4.1 هدف البحث :يتمثل الهدف من هذا البحث في عرض ومناقشة خطوات دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية ومدى اختلاف التقديرات الشخصية للمراجعين عند تقييم نظام الرقابة الداخلية بالإضافة إلى توضي مفهوم نظرية الفئات التقريبية ، والمفاهيم الأساسية المرتبطة بها ، ومزايا هذه النظرية، تطبيقاتها في مجال المحاسبة ،كما يهدف هذا البحث إلى تقديم نموذج يوضح كيفية استخدام هذه النظرية في الوصول إلى قواعد للقرار المتعلق بتقييم نظام الرقابة الداخلية بناء على إجراءات الرقابة التي تحيط بالقرار .

5.1 فرضيات البحث:-لتحقيق أهداف الدراسة فقد ثم صياغة عدد من الفرضيات التي سيتم التحقق منها خلال إجراءات الدراسة:-

H01_1 : أن الاتجاهات الحديثة لأساليب الرقابة تؤثر ايجابيا علي السياسات النقدية.

H01_2 : أن السياسة التي تركز علي استخدام ادوات الرقابة الكمية , تؤثر في النشاط الاقتصادي بصورة فعاله .

6.1 حدود البحث :

أ- حدود مكانية : مصرف ليبيا المركزي- فرع سرت- سبها.

ب- حدود زمانية :الفترة من2015-2016م.

7.1 منهجية البحث :سعياً لتحقيق أهداف البحث واختبار الفرضيات التي ثم التطرق إليها، فإنه سيتم استخدام مجموعة من مناهج البحث العلمي بحيث يحصل بينها تربطا منهجياً يعمل علي تحقيق الأهداف التي قام عليها هذا البحث، وتمثلت ذه المناهج في:-

1- **المنهج الاستنباطي**:-

ثم استخدامه للتعرف علي طبيعة مشكلة هذا البحث، وصياغة فرضيات البحث.

2- **المنهج التاريخي**:

ثم التطرق إليها من خلال استعراض الدراسات السابقة، وتحديد الإطار الفكري والعلمي في مجال هذا البحث، ومدي ارتباط واختلاف البحث عن الدراسات السابقة.

3- **المنهج الاستقرائي:**

ثم استخدامه لاختبار فرضيات البحث.

4- **المنهج الوصفي والتحليلي:**

ثم استخدامه من خلال الدراسة العملية بهدف دراسة الاتجاهات الحديثة لتقيم أساليب الرقابة علي سياسات النقد، ومن تم اختبار فرضيات البحث وإثبات صحة الفرضيات التي قام عليها البحث من عدمه، واستنباط النتائج من هذه الدراسة.

1.7.1 أساليب جمع البيانات: يتم جمع البيانات الثانوية من الكتب والدوريات العلمية المحكمة، والمؤتمرات اما البيانات الاولية فهي استمارة الاستبيان أما فيما يتعلق ب(BAISC DATA) فيتم جمعها من خلال قائمة الاستقصاء وبعض النماذج من المصرف المركزي محل البحث.

1.2 الدراسات السابقة:-

لاشك أن الدراسات السابقة يستفيد منها الباحثين من حيث كونها تمثل الإطار الفكري للموضوع محل الدراسة، فهي تمثل الحجر الزاوية لأي موضوع ومنها يتم الانطلاق لتغطية عدة جوانب متعددة تكون ذات مغذي ومعني لتحقيق أهداف البحث، وفي ما يلي أهم الدراسات التي تم التطرق إليها:-

1. **(دراسة إبراهيم و أخرون,2006 م):**

هدفت دراسة إمكانية تطبيق محاسبة المسؤولية في الرقابة و تقيم الإداء في المصارف التجارية وبيان أهمية تطبيق نظام محاسبة المسؤولية في التنظيم المحاسبي و الإداري وفي توفير المعلومات والتقارير بالإضافة الي المساعدة في أعداد الموازنات التخطيطية وتحقيق الرقابة علي المستويات الإدارية ومراكز المسؤولية وتقيم الاداء ومعرفة ماهي المعوقات التي تحد من إمكانية تطبيق نظام محاسبة المسؤولية وتقيم الإداء في المصارف التجارية بمدينة سرت والخروج بتوصيات و مقترحات تساهم في التغلب علي المشاكل التي تواجه تطبيق نظام محاسبة المسؤولية في المصارف التجارية بمدينة سرت .

ولتحقيق أهداف البحت تم صياغة عدة فرضيات:-

- لا يوتر تطبيق علي تقيم الاداء في المصارف التجارية بمدينة سرت .
- لا يساهم نظام محاسبة المسؤولية في تحقيق الرقابة علي مختلف المستويات الادارية في المصارف التجارية بمدينة سرت.

وقد تم تطبيق الدراسة علي جميع المصارف التجارية العاملة في مدينة سرت وهي (الامة, التجاري ,الوحدة ,الجمهورية, الصحاري) .

وقد توصلت الدراسة الي عدة نتائج وكان أهمها:-

- تم استخدام النسب المالية لتقيم أداء مراكز المسؤولية في المصارف التجارية بمدينة سرت من خلال وجود تقيم دوري لها, بالإضافة الي ان التقارير تتضمن تفصيلا بالأداء الفعلي و المخطط مع الانحرافات فيما بينهما .
- تعد التقارير بشكل واضح وسهل الفهم كما تقيس مضامين تقارير الاداء نطاق المسؤولية للمراكز.
- توجد كفاءة عالية في قياس الاداء الفعلي للمراكز.

3- **(دراسة إبراهيم و أخرون ,2008م):**

هدفت دراسة تقيم أداء المصرف باستخدام النسب المالية لعرض تقيم الاداء باستخدام النسب المالية وفق الاسلوب العلمي ومحاولة قياس أداء المصرف (دراسة الحالة) باستخدام النسب المالية وتحديد الانحرافات الحاصلة في الاداء و محاولة تصحيحها وتجنبها قبل و قوعها ان امكن.

و تم صياغة فرضية واحده تنص علي عدم استخدام مصرف الوحدة الرئيسي ببنغازي اسلوب التحليل للنسب المالية مما يؤدي الي عدم دقة النتائج الموجودة في التقييم.

وقد تم استخدام مصرف الوحدة الرئيسي ببنغازي كعينة تطبيقية وتم استخدام النسب المالية كأدوات للتحليل بهدف قياس أداء المصرف وتوصلت الدراسة الي عدة نتائج أهمها:-

- -اتبت الدراسة صحة الفرضية التي تضمنت انه يمكن تقيم اداء مصف الوحدة باستخدام النسب المالية المستخرجة من القوائم المالية وأعتمد علي القياس باستخدام المعيار التاريخي.
- تبين من خلال الدراسة بان اداء المصرف وفق نسب كفاءة راس المال كان غير مرضي قياسا مع المعيار التاريخي .
- -كان اداء المصرف وفق نسب الربحية مرضي قياسا بالمعيار التاريخي .
- -كان اداء المصرف وفق نسب الرفع المالي مرضي ايضا.

- **(دراسة زوبي,2011 م):**

والهدف من دراسة وتقيم النظام المحاسبي في المصارف التجارية هو التعرف علي مدى دقة المعلومات التي يقدمها النظام المحاسبي من القوائم المالية و التعرف علي قدرة النظام في الحفاظ علي ممتلكات المصرف والتعرف علي نظم الرقابة الداخلية في النظام المحاسبي المتبع في المصارف التجارية وتقوم الدراسة علي فرضية رئيسية مفادها يوجد نظام محاسبي في المصارف تطبق فيه اجراءات وقواعد محاسبية جيدة ومتلائمة مع المفاهيم النظرية المحاسبية والقانونية وتم تطبيق الدراسة علي المؤسسات المالية المصرفية في ليبيا , في حين ان عينة البحث هي دراسة حالة مصرف الجمهورية فرع ودان وقد توصلت الراسة الي عدة نتائج اهمها:-

1- ان المصرف يشمل جميع الاقسام الانتاجية المصرفية ويسعي لتقديم افضل الخدمات.

2- تتسم ادارة المصرف بثقة عملائها الامر الدي ادي الي زيادة حجم المتعاملين مع المصرف حسب احصائيات المصرف خلال سنوات الدراسة.

3- وجود مستندات خاصة بكل قسم داخل المصرف التجاري الامر الدي يعزز قوة نظام الرقابة الداخلية بالمصرف.

4- افتقار المصرف الي المنظومات السريعة للتعامل مع الجمهور بالسرعة المطلوبة.

"من خلال الدراسات السابقة التي تطرق إليها البحث فإنه يمكن تحديد الإطار الفكري لهذه الدراسات، وتحديد الإطار الفكري والعلمي لهذه الدراسات ، ومدي ارتباط واختلاف البحث عن هذه الدراسات أتضح للباحثين أن معظم الدراسات تناولت نظام الرقابة الداخلية بمفهوم و ضمان الدقة للبيانات والمعلومات الواردة بالدفاتر والسجلات المحاسبية المعتمد. وتقيم النظام المحاسبي في المصارف التجارية هو التعرف علي مدى دقة المعلومات التي يقدمها النظام المحاسبي من القوائم المالية و التعرف علي قدرة النظام في الحفاظ علي ممتلكات المصرف وهذا ممكن للباحثين أن يتفقا فيه معهم، ولكن يري الباحثين أن هذا المفهوم يعد ضيق الأفق، ما يميز الدراسة أن الأخذ بمفهوم أساليب الرقابة بمفهوم أشمل، وأوسع من ذلك من خلال ربطها بسياسات النقد، وإعطاءها الغطاء الرقابي في البنك المركزي وتفعيلها بإدخال اساليب حديثة وان كانت غير مطبقة في الواقع الليبي، والتوصية بها كنموذج مقترح يمكن الاستفادة منه مستقبلاً في العمل المالي في البنك المركزي الليبي".

- **المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للسياسة النقدية والرقابة عليها**

مفهوم السياسة النقدية : إن السياسة النقدية بدأت تستخدمها الدولة الي جانب السياسات الاخرى كالسياسة المالية والسياسة التجارية للتأثير علي مستوى النشاط الاقتصادي من خلال تأثيرها علي التغيرات الاساسية لهذا النشاط كالاستثمار والاسعار والانتاج والدخل(د. يسرى مهدي السامرائي ,د. زكريا مطلك الدوري, 1999,ص209) .

في حين يري البعض الأخر هي تنظيم كمية النقود المتوفرة في المجتمع بغرض تحقيق أهداف السياسة النقدية الاقتصادية المتمثلة في تحقيق التنمية الاقتصادية والقضاء علي البطالة والمحافظة علي استقرار المستوى العام للأسعار (د. خبابة عبدالله, 2013, ص295, ص296).

كما عرفها كاتب أخر بأنها مجموعة الاجراءات التي تتخذها السلطات النقدية ,بهدف التأثير في كمية النقود , وحجم الائتمان و وحجم الانفاق القومي ,سواء كان ذلك في أغراض الاستثمار أو الاستهلاك.(د. حسين بنى هاني,2003, ص142)

"من خلال التعاريف السابقة التي ثم تناولها حول مفهوم السياسة النقدية يتفق الباحثين مع التعريف التي تناولها (د. خبابة عبدالله) لأنه أكثر شمولاً ووضوحاً لتطرقه لمفهوم السياسة النقدية بأنه تنظيم كمية النقود المتوفرة في المجتمع بغرض تحقيق أهداف السياسة النقدية الاقتصادية المتمثلة في تحقيق التنمية الاقتصادية والقضاء علي البطالة والمحافظة علي استقرار المستوى العام للأسعار".

أهداف السياسة النقدية: كانت السياسة النقدية قبل ظهور النظرية العامة لكينز سنة 1936ف الوسيلة الوحيدة المحددة للسياسة الاقتصادية والتي تهدف بالدرجة الأساسية لتحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار, بعد ذلك تعددت أهداف السياسة النقدية لتلازمها مع السياسة المالية في آن واحد(د. مؤيد وهيب, ص172).

فالأهداف التي تسعى إلى تحقيقها في ظل قاعدة الذهب ,تختلف عن الأهداف التي تسعى لتحقيقها في ظل قاعدة الأوراق النقدية الإلزامية ,وإن كانت الأهداف التي تسعى لتحقيقها في ظل قاعدة الأوراق الإلزامية أعم وأشمل .

أدوات السياسة النقدية: تعتمد السياسة النقدية في إدارة شؤون النقد و الائتمان علي نوعين من الوسائل و الادوات لتحقيق أهدافها و يعتبر المصرف المركزي المسؤول الاول والمباشر في رسم و تنفيذ الرقابة علي الائتمان(د. يسرى مهدي السامرائي, د. زكريا مطلك الدوري, ص218).

حيث تظهر القوة الاساسية للسلطة النقدية المتمثلة بالمصرف المركزي في قدرتها علي زيادة أو إنقاص حجم النقود" الودائع والائتمان" لدى الجهاز المصرفي وكذلك في المجتمع , وذلك عن طريق الاعتماد علي مختلف الأدوات والوسائل .(د. أحمد زهير شامية, ص328).

ومن هذه الأدوات أو الوسائل الفنية للسياسة النقدية هي كالتالي:-

1. **أدوات الرقابة الكمية:** وهي سياسة سعر الخصم -عمليات السوق المفتوح- نسبة الاحتياطي النقدي القانوني- السقوف الائتمانية
2. **أدوات الرقابة الكيفية أو النوعية:** وهي الأدوات النوعية الانتقائية : وتشمل الرقابة علي الائتمان الاستهلاكي الحد من القروض المستعملة لغرض المضاربة التعليمات المباشرة

الاتجاهات المستقبلية للسياسة النقدية والمصرفية،

1- العمل مع السلطة المالية لتطوير آلية لتنسيق الإجراءات المالية، وإقامة حساب موحد للخزانة بمصرف ليبيا المركزي، وذلك لتحديد أثر السيولة العامة غير المستعملة على فاعلية السياسة النقدية.

2- العمل علي تعزيز رقابة مصرف ليبيا المركزي علي المصارف المتخصصة مع ضمان تحقيق الأهداف المرسومة لها.

3- تطوير سوق بين المصارف والسوق الثانوية، واتخاذ المزيد من الخطوات لتشجيع تطوير السوق.

4- استكمال تنفيذ الإصلاحات المتعلقة بتقوية الرقابة المصرفية وإعادة هيكلة وخصخصة النظام المصرفي وتحديث نظام المدفوعات الوطني ومراجعة الإطار القانوني والرقابي.

5- تشيع دور القطاع الخاص وخاصة المشرعات الصغيرة والمتوسطة لإيجاد التنوع الاقتصادي وجذب الاستثمارات الأجنبية.

6- التأكيد علي مراجعة استعمالات ادوات السياسة النقدية القائمة حالياً وإدخال أدوات جديدة يمكن التعامل بها في السوق النقدي، وتطوير مؤشرات مالية ونقدية تعكس حقيقة الأوضاع المالية لقطاع المصرفي.

7- تطبيق معايير المحاسبة والمراجعة الدولية وتحسين محافظ القروض لدى المصارف التجارية من خلال الائتماني لتقليل مخاطر الائتمان.

8- الاستعانة ببعض المؤسسات الدولية المتخصصة في مجال إعادة هيكلة وتحديث القطاع المالي.

9- مواكبة المستجدات التقنية الحديثة للعمل المصرفي والاستفادة منها في المجالات المصرفية المختلفة، كالتسويات المالية والمقاصة، والبطاقات الائتمانية كوسائل دفع للأغراض التجارية والتحويلات المالية والربط الشبكي.

" يتضح للباحثين من خلال التطرق للأدوات السياسة النقدية تستنتج أنه تظهر القوة الاساسية للسلطة النقدية المتمثلة بالمصرف المركزي في قدرتها علي زيادة أو إنقاص حجم النقود" الودائع والائتمان" لدى الجهاز المصرفي، ومن خلال التطرق إلي الاتجاهات المستقبلية الحديثة استنتج أنه ضرورة التأكيد علي مراجعة استعمالات ادوات السياسة النقدية القائمة حالياً وإدخال أدوات جديدة يمكن التعامل بها في السوق النقدي، وتطوير مؤشرات مالية ونقدية تعكس حقيقة الأوضاع المالية لقطاع المصرفي في ليبيا ".

الرقابة علي النقد :

مفهوم الرقابة:- للرقابة تعاريف متعددة فمن التعاريف ما هو واسع المفهوم و منها ما هو مقتصر علي مفهوم ضيق, وسوف نشير الي بعض التعاريف ,بعض المختصين يعرف الرقابة علي أنها (هي اكتشاف ما أذا كان كل شيء تم و يتم وفقا للخطط الموضوعة و التعليمات الصادرة والمبادئ السارية , وانها تهدف إلي الوقوف علي نواحي الضعف والاخطاء ومن تم العمل علي علاجها ومنع تكرارها , وان الرقابة تكون علي كل شيء سواء كانت أعمالا أو اشياء أو افراد أو مواقف),(الازهري , محي الدين ,1993,ص 78).

أهداف الرقابة

ان الهدف الاهم لرقابة البنك المركزي علي ودائع البنوك هو ضمان أعادة هذه الودائع الي اصحابها , أضافه الي الاهداف اساسية اخرى:-

1- ضمان عدم أساءه البنوك لإدارة هذه الودائع .
2- ضمان عدم تعدي أدارات البنوك علي الودائع .
3- ضمان استغلال الودائع الاستغلال الامثل.
4- ضمان وفاء البنوك بالتزاماتها نحو اصحاب الودائع .
5- -ضمان الاستقرار الاقتصادي حيث أن اخلال البنوك بالتزاماتها يؤدي الي تدهور اقتصادي .

أدوات الرقابة علي البنوك

يمكن تقسيم الاساليب و الادوات التي يستخدمها البنك المركزي للرقابة علي البنوك الي :-

1- الاساليب الكمية :

أ- سياسة نسبة الاحتياطي :-

عادة ما تصدر البنوك المركزية تعليمات للبنوك العاملة تجبرها علي الاحتفاظ بنسبة من ودائعها لديه , و تتناسب هذه النسبة مع الحالة التي يمر بها اقتصاد البلد من تضخم أو كساد .

ب- نسبة السيولة القانونية :-

يطلب البنك المركزي من البنوك الاحتفاظ بموجودات سائلة وفقا للعرف المصرفي منسوب الي مجموع الودائع , ويقوم البنك المركزي عادة بإصدار تعليمات احتساب هذه النسبة , وهذه النسبة ايضا تعتبر اداة من ادوات الرقابة علي الائتمان .

ت- نسبة راس المال الي الودائع:-

يتم اصدار تعليمات من البنك المركزي لجمع البنوك بضرورة عدم اخفاض راس مال البنك عن نسبة معينة من الودائع , وهذا يعني أنه علي البنك التوقف عن قبول الودائع أو زيادة راس ماله عند وصول الودائع الي مستوى معين

2. **الاساليب النوعية:-**

يقصد هنا بالأساليب النوعية تلك الاساليب المتبعة لضمان سلامة الاجراءات المتعلقة بالودائع من الناحية العملية , وتلك الاساليب التي تساهم في زيادة كفاءة الاساليب الكمية المتعلقة بالرقابة علي الودائع ومن هذه الاساليب :-

أ- تحديد انواع الاموال السائلة التي يجب أن تحتفظ بها البنوك التجارية .
ب- تحديد الاموال التي تدخل في نسبة السيولة .

ت- التفتيش المصرفي الميداني :- ويقصد به التأكد من صحة العمليات التي تجرى علي حسابات العملاء , وصحة الاجراءات التي يتم بها فتح الحسابات و التصرف فيها و غيرها من الامور المتعلقة بالحسابات المفتوحة في البنك .

3.3 مراحل الرقابة

عملية الرقابة تتكون من عدة مراحل ومن أهم هذه المراحل الاتي :

أ- تحديد المعايير:

حيث نقوم بتحديد معايير معينة كمية, نوعية , نسب , نقود, أوزان ,أو جودة معينة من أجل تحديدها وخير مثال علي ذلك الموازنات التخطيطية أو النسب المعيارية .

ب- قياس أو تقويم الاداء:

هنا نقوم بعملية قياس الاداء الفعلي للمشروع أو النشاط معين من أجل معرفة فيما إذا كان الاداء الفعلي مطابقا أو متفقا مع المعايير التي و ضعناها أم لا وهنا تكون عملية القياس إما شاملة أو عن طريق أخد عينات .

وبعد مقارنة الاداء الفعلي مع المخطط سنصل الي أحد الاحتمالات التالية :

1- أن يكون الاداء الفعلي متوافقا مع المخطط المعياري وهذا يعني عدم وجود أي انحرافات

2- أن يكون الاداء يفوق المعياري أي أن الانحراف ايجابي .

3- أن يكون الاداء غير جيد وهذا يعني أن هناك انحرافا سلبيا .

ت- مقارنة الاداء بالمعايير :

إذا كان الاداء سلبيا فهنا ينبغي البحث عن الاسباب الكامنة وراء ذلك الانحراف في الاداء .

ث- أتخاد قرار :

وهنا يتم أتخاد قرار تصحيحي فيما إذا كانت هناك انحرافات سلبية من أجل تصحيح هذه الانحرافات .(د. محمود حسين الوادي,2005,ص45,ص55)

4.3 أنواع الرقابة :تنقسم الرقابة الي عدة أنواع :-

1- علي أساس الزمن:

أ – رقابة قبلية "وقائية وتنبئيه"

وهي الوسائل والإجراءات التي توضع قبل عملية التنفيذ، فعل سبيل المثال توضع بعض الأساليب الوقائية التي تمنع قابلية الاختلاس فيما يخص مسائل الأموال وصرفها أو توضع لجان من عدة أشخاص وأقسام في لجنة المشتريات، ويبدل اشخاص هذه اللجنة كل شهر أو شهرين من أجل منع أي تجاوز أو أخذ رشاوي و غيرها.(علاقي، مدني، 1985، ص 650)

ب- الرقابة الحالية "اثناء عملية التنفيذ"

وهي عملية الرقابة التي تتم اثناء عملية تنفيذ الخطط والتي تساعد علي اكتشاف الأخطاء وتصحيحها. (الازهري، محي الدين، 1993، ص 78).

أ- الرقابة البعدية " بعد التنفيذ"

كل الإجراءات التي تتم بعد إجراء عملية التنفيذ، وهي إجراءات تقويمية من أجل الوقوف علي الأخطاء وتحديدها وبالتالي عدم تكرارها في المرات اللاحقة وفي المستقبل

ب- نطام الرقابة المتعددة

وتشمل جميع أنواع الرقابات السابقة. (عاشور، أحمد صقر، 1985، ص384)

2- علي أساس الجهة التي تقوم بالرقابة:

أ- رقابة داخلية : أن يكون هناك قسم أو شعبة الهيكل التنظيمي تقوم بعملية الرقابة ولهذا النوع إيجابيات وسلبيات، فأما الإيجابيات فتتمثل في ان نفس الأفراد في المنشأة يقومون بعملية الرقابة علي أنفسهم وإذا ما كان هناك إحساساً

بالمسؤولية فأن هذا النوع من الرقابة سينجح، في حين أن السلبيات تتمثل في أنه أحياناً توثر العلاقات الشخصية والمحاباة إلى التغاضي عن بعض التجاوزات. (عاشور، أحمد صقر، 1985، ص384)

ب- رقابة خارجية :أن تقوم بالرقابة جهة من خارج المنشأة، ففي دوائر الدولة مثلاً تقوم بالرقابة اجهزة متخصصة من خارج هذه الدوائر ومن إيجابيات هذا النوع، أن الاجهزة الرقابية هي إجهزة متخصصة وأن أفراد هذه الاجهزة هم من خارج المنشأة وبالتالي لا توجد علاقات شخصية أو معارف ومن ثم تقل نسبة المحاباة، ولمن السلبيات تتمثل في أن المراقبين قد لا يستطيعون الوقوف علي كافة المشاكل والانحرافات باعتبار أن كل عملية أو وظيفة لها خصوصيات لا يعرفها علي وجهة الدقة الا القائم عليها. (المطيري, وآخرين، 1997، ص63)

3- علي أساس التنظيم:

أ- الرقابة المفاجئة: هي رقابة تعتمد علي عنصر المفاجئة من أجل اكتشاف الإخطاء ومن أجل جعل الأفراد يحسون بانهم معرضون للمراقبة في أى لحظة من أجل الالتزام .

ب- الرقابة الدورية: تجرى حسب فترات متعاقبة وبصورة دورية

ت- الرقابة المستمرة:تجرى علي طول الخط من أجل دفع أي تجاوز، أي أنها عملية ملازمة لوظائف الإدارة، والرقابة كنشاط تتداخل في كافة أنشطة المنظمة، أي لا يجوز أن يكون هناك أي تراخي في مجال الرقابة، بل ينبغي أن تستمر عملية الرقابة.(المؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني، 2003، ص92).

5.3 أساليب الرقابة

تتعدد أساليب الرقابة من حيث شموليتها ودقتها وفيما يلي أهم أساليب الرقابة:

1- **أسلوب الرقابة بالاستثناء:** وهذا الأسلوب هو وليد مدرسة الإدارة بالاستثناء حيث يتم التركيز فقط علي مراجعة الأخطاء المهمة، أي يتم رفع تقارير مفصلة إلى الإدارة العليا عن الانحرافات من أجل أن تركز الإدارة جهودها علي الجوانب التي تحتاج إلى أتخاذ قرارات تصحيحية بشأنها من أجل اختصار الوقت والجهد للإدارة العليا وعدم أشغالها الجوانب الجانبية والروتينية. (عشماوي، سعد الدين، 1980، ص274)

2- **أساليب الرقابة المتخصصة:**

أ- طريقة برت والمسار الحرج: هذه الأنواع من الرقابة هي من أساليب بحوث العمليات، ويعتمد هذان الأسلوبان علي العمليات الخاصة بتحليل شبكات الأعمال.

ب- تصميم المعلومات: تعتمد جميع وظائف الإدارة علي المعلومات، وعلي الاستخدام الفعال لها، لذا لا يمكن للإدارة أن تحقق الرقابة الفعالة بدون معلومات دقيقة وفي توقيت سليم عن إداء المنظمة، كما نجد أن المعلومات عن الاقتصاد والعملاء وقوة العمل والتكنولوجيا الجديدة جميعها معلومات حيوية لنجاح واستمرارية المنظمة (الصباح، عبدالرحمن، 1996، ص145)

3- **أساليب الرقابة الشاملة:**وتعتبر من أفضل طرق الرقابة وتتكون من الآتي:

1- قياس الربح والخسارة للمشروع.

2- التحليل المالي

3- التدقيق الداخلي والخارجي

الموازنات التخطيطية (عقل، مفلح محمد، 2006،ص 236)

- **<u>المبحث الثاني : دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية ومدى أتساق التقديرات الشخصية للمراجعين</u>**

لوحظ أن عدم التأكد يلازم دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية وهذا أدى إلي عدم أتساق تقديرات المراجعين لخطر الرقابة ومدى إمكانية الاعتماد علي نظام الرقابة الداخلية(Siegel.et.,1998,p. 72).

/1 خطوات دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية : يتم دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية علي تلات خطوات رئيسية كما هو موضح بالشكل رقم(1) وهي تتمثل فيما يلي:

1/1/1 تحديد إجراءات الرقابة المناسبة : فالخطوة الاولى في تقييم نظام الرقابة الداخلية هي الأخذ في الاعتبار أنواع الاخطاء التي من الممكن أن تحدث (سواء كانت معتمدة أو غير معتمدة), وتحديد إجراءات الرقابة التي تمنع أو تكشف هده الاخطاء.

وقد أشارت نتائج دراسة (Libby and Frederick,1990, pp.348-367). إلي أن خبرة المراجعين تؤدي إلي معرفتهم بمعدل تكرار حدوث الاخطاء في القوائم المالية وأسباب هذه الاخطاء بدقة أكبر وذلك بالمقارنة بالمراجعين الذين ليس لديهم خبرة, كما أشارت دراسة (Ashton, 1991,pp. 218-239) إلي أن الخبرة تمد المراجعين بالقدرة علي تحديد الاخطاء الاكثر شيوعا فقط وأسبابها.

كذلك وجد كل من (Tubbs,1992,pp.783-801) و (Fredrick,1991,pp.240-258) أن المراجعين يختلفون في قدرتهم علي تحديد الاخطاء في القوائم المالية والمتعلقة بأهداف رقابية معينة, ووفقا لهذا فإنه يلاحظ أن الاخطاء المحتملة في القوائم المالية تحاط بدرجة كبيرة من عدم التأكد

شكل (2-1) يبين الخطوات الرئيسية لدراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية

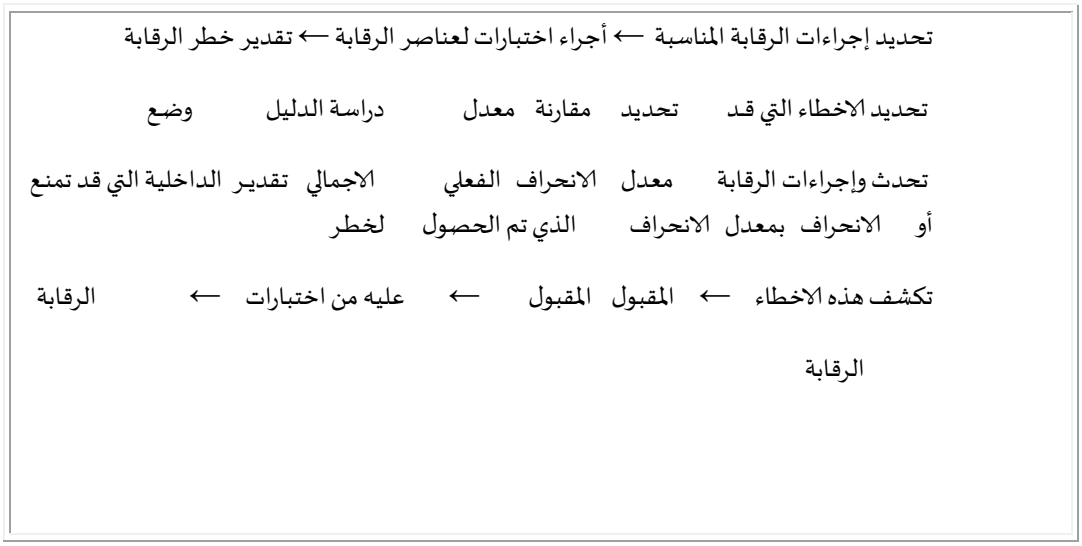

Source: Siegel.p.ll..Omer ,k.. korvin, A., and zebra, A.,"Applications of fuzzy Sets and the Theory of "Evidence to Accounting ll

.JAl press lnc., London,1998

- **مراحل عمليات التقييم :-**

تقسيم عملية التقييم إلى ثلاث مراحل مختلفة هي :

مرحلة التحديد : أي تحديد عناصر نظام الرقابة الداخلية، وتقييم كل عنصر وتسجيل التقدير الشخصي لمدى إمكانية الاعتماد عليه.

مرحلة التقييم : وهي تجميع مدى إمكانية الاعتماد على كل عنصر من عناصر الرقابة في نظام واحد.

مرحلة التفسير: وهي التقدير الشخصي لكيفية تعديل خطة المراجعة تأسيسا على مدى إمكانية الاعتماد على نظام الرقابة الداخلية. (Srinidhi and Vasarhelyi 1986,pp.64-76)

- **تصنيفات إجراءات الرقابة:-**

يمكن أن تصنف إجراءات الرقابة إلي الفئات التالية (الفين أرتير, جيمس لوبك, 2005,ص ص385-389):

أ- **الفصل الملائم بين الوجبات:** وتتضمن الفصل بين حيازة الاصول والمحاسبة عنها, والفصل بين مسئولية التشغيل ومسئولية أمساك الدفاتر.

ب- **الترخيص الملائم للعمليات المالية والانشطة:** فيجب أن يوجد ترخيص ملائم لكل عملية مالية, ويمكن أن يكون الترخيص عاما أو محدد, ويعني الترخيص العام أن تضع الإدارة السياسات التي يجب اتباعها داخل المنظمة ، ويتم إصدار التعليمات إلي المرؤوسين لتنفيذ هذه التراخيص العامة عن طريق الموافقة علي العمليات المالية التي تتم ضمن حدود السياسة الموضوعة ، وتتعلق التراخيص المحددة بالعمليات الفردية حيث لا ترغب الإدارة عادة في وضع سياسة عامة للترخيص ببعض العمليات المالية . وبدلا من ذلك تفضل أن يتم الترخيص لكل حالة علي حدة .

ت- **الوثائق والسجلات الملائمة :** فيجب أن تتوافر عدة من المبادئ المناسبة التي تحم تصميم واستخدام المستندات والسجلات وهي الترقيم المسبق المتتابع ، والإعداد وقت حدوث العملية أو بعد حدوثها يزمن قليل قدر الإمكان ، وأن يتم تصميمها لخدمة أعراض متعددة قدر الإمكان .

ث- **الرقابة المادية علي الأصول والدفاتر:** حيث تتمثل أهم أنواع مقياس الحماية للحفاظ علي الأصول والدفاتر في استخدام الرقابة الفعلية مثل استخدام مستودع لحماية المخزون ضد الاختلاس ووضعه تحت رقابة عامل كفء.

ج- **الضبط المستقل للأداء :** فيجب تنفيذ فحص مستمر و فعال على العناصر الأربعة السابقة يطلق عليها الضبط المستقل أو التحقق الداخلي، ويجب أن يتوفر الاستقلال في الشخص الذي ينفذ إجراءات التحقق الداخلية بحيث يكون محايداً عن الأفراد المسئولين أساساً عن إعداد البيانات.

2/1/ إجراء اختبارات لعناصر الرقابة :

يتمثل الغرض من إجراء هذه الاختبارات في تحديد ما إذا كانت إجراءات الرقابة فعالة في منع و اكتشاف الأخطاء الهامة و الجوهرية، ويتم هذا التحديد في الواقع العملي بمقارنة تقدير معدل الانحراف المشاهد عن إجراء الرقابة بمعدل مسموح به من جانب المراجع(معدل الانحراف المقبول) ، ويلاحظ أن عدم التأكد يكون في تحديد كل من معدل الانحراف المقبول وفي التقرير عن نقطة البداية التي يمكن عنده القول بأن معدل الانحراف المشاهد يشير إلى ضعف في الرقابة الداخلية(Siegel et al 1998,p,74)

وتمكن اختبارات عناصر الرقابة المراجع من أن يعبر بدرجات مختلفة من الثقة عن رأيه فيما يتعلق بما إذا كان الاجراء الرقابي يؤدي وظيفته بكفاءة ، فإذا كان معدل الانحراف المقبول (على سبيل المثال) 5% ،ومعدل الانحراف المشاهد(الفعلي) هو 1% فإن المراجع يكون على درجة كبيرة من الثقة من أن إجراءات الرقابة تؤدي وظيفتها بكفاءة، وعلى العكس إذا كان معدل الانحراف المشاهد(الفعلي) يقترب من معدل الانحراف المقبول (4%مثلاً) فإن القرار لا يكون قاطعا ويكون هناك قدر كبير من عدم التأكد من إجراءات الرقابة تؤدي وظيفتها بكفاءة (Siegel et al,1998,p,75).

وقد أصدر مجلس معايير المراجعة "The Auditing Standards Board" التابع للمعهد الأمريكي للمحاسبين القانونين "AICPA" 8 معايير جديدة أشير إليها بمعايير تقدير الخطر وهي تتعلق بعملية تقدير خر المراجعة، وبدأ تطبيقها اعتبارا من الفترة التي تلي منتصف ديسمبر 2006، وتمد هذه المعايير المراجع بالإرشادات اللازمة عند تقدير التحريف الهام في القوائم المالية محل المراجعة (سواء كان سبب التحريف هو الغش المتعمد أو مجرد الخطأ) ، وفي ظل هذه المعايير يكون المراجع مطالبا بإجراء اختبارات لعناصر الرقابة خاصة عندما يتضمن تقديره للخطر توقع فعالية عناصر الرقابة (MC Gladrey& pullen,2006,p.l of2; AICPA 2006(a),p ,1 of3)

3/1/1 **صياغة تقدير عام لخطر الرقابة:** يحصل المراجع من خلال اختبارات عناصر الرقابة علي الدليل الذي يؤيد أي تقدير لخطر الرقابة أقل من المرتفع . وكلما انخفض تقدير المراجع لخطر الرقابة كلما احتاج إلي الحصول علي دليل أكبر علي أن نظام الرقابة الداخلية تم تصميمه بأسلوب مناسب ويعمل بكفاءة(OAG,1998.P.3-405).

وقبل أن يحدد المراجع خطر الرقابة في مستوي أقل من 100% يجب أن يقوم بثلاثة أمور هي والإلمام بنظام الرقابة الداخلية ، وتقييم كيف تنفذ نظام الرقابة الداخلية بناء علي الفهم والإلمام الذي توصل إليه ، واختبار مدى فعالية الرقابة الداخلية ، ووفقاً لهذا فإنه ينظر إلي خطر الرقابة علي أنه تقدير ما إذا كانت الرقابة الداخلية لدى العميل فعالة في منع أو كشف التحريفات . ويلاحظ أنه كلما كانت الرقابة الداخلية أكثر فعالية فإنه يمكن تخصيص قيمة أقل لعامل الخطر الذي يخص خطر الرقابة (ألفين أريتر ، جيمس لوبك، 2005 ، ص 335).

وفي ظل معايير المراجعة الجديدة المتعلقة بتقدير خطر المراجعة فإن عملية المراجعة ستبدأ بالفهم المتعمق لنظام الرقابة الداخلية و سيكون المراجع مطالبا بأن يركز بدرجة أكبر على فهم عناصر الرقابة الداخلية لتقليل الأخطار

المحددة و تحديد مستوى التأكد المناسب، ومن هذه الأخطار خطر الرقابة، وعلى الرغم من أن المراجع يمكنه أن يقدر خطر الرقابة عند حده الأقصى إلا أنه لا يمكنه قبول هذا التقدير بدون وجود أساس موثق له (MC Gladrey& pullen,2006,p.l of2; AICPA 2006(b),p ,2 of3).

- **نظرية الفئات التقريبية في الرقابة:-**

يتناول هذا الجزء مفهوم نظرية الفئات التقريبية وأهم المفاهيم المرتبطة بها، ومزايا هذه النظرية ، كما يعرض أهم تطبيقاتها في مجال المحاسبة.

- مفهوم نظرية الفئات التقريبية الفئات التقريبية هي مجموعة من العناصر التي لا يمكن التعبير عنها بدقة باستخدام المعرفة المتاحة(Vargas et al,2002.p.4)، وهي تركز على اكتشاف قواعد المعرفة في مجموعات البيانات الكبيرة، كما تعتبر أداة رياضية مناسبة للتعامل مع الغموض وعدم التأكد الملازم لعملية اتخاذ القرارات.

يتأسس مفهوم هذه النظرية على افتراض أن كل عنصر في الوجود يرتبط ببغض المعلومات التي يتم التعبير عنها بخصائص معينة(متغيرات) تستخدم لوصف العناصر، فمثلا إذا كانت هذه العناصر أصول موجودة في السوق فإن المعلومات المتعلقة بهذه الأصول(الخصائص) تتكون من سلوك أسعار هذه الأصول والمميزات الاقتصادية لها، ويلاحظ أن العناصر التي تتسم بنفس المعلومات تعتبر عناصر متشابهة من وجهة نظر المعلومات المتاحة، وتعتبر علاقة التشابه التي تظهر بين العناصر الأساس الرياضي لنظرية الفئات التقريبية (Tay and Shen,2002,p.642).

وقد ظهرت هذه النظرية نتيجة للجهود البحثية الكبيرة التي قام بها علماء الكمبيوتر و الرياضيات البولنديين في تحليل و تمثيل نظم المعلومات، حيث قدمها أحد علماء الرياضة البولنديين في الثمانينيات من القرن الماضي، ولها تطبيقات عديدة في الطب والصيدلية والهندسة والتصنيع والبنوك(Rough Sets,2006,p.1of1,.....)

وتتناول هذه النظرية المسائل الرئيسية التالية (Ziarko,1993,p.1of3;pawlak,1994,p.446)

أ- تمثيل المعرفة غير المؤكدة أو غير الدقيقة.

ب- اكتساب المعرفة من الخبرة.

ت- تحليل المعرفة و تحليل التناقضات فيما بينها.

ث- تقييم جودة المعلومات المتاحة فيما يتعلق باتساقها ووجود أو غياب نماذج متكررة للبيانات.

ج- تحديد وتقييم مدى الاعتماد بين خصائص البيانات و بعضها البعض واختصار هذه الخصائص و تحليل أهميتها.

ح- الوصول إلى قواعد لاتخاذ القرار.

وتتمثل الفكرة الأساسية في هذه النظرية في أنه بينما يمكن تصنيف بعض الحالات بوضوح على أنها تنتمي"x"، كما يمكن تصنيف حالات اخرى على انها لا تنتمي للفئة "x" ، فان هناك بعض الحالات التي لا يمكن تميز مدى انتمائها للفئة "x" نظراً لان المعلومات المحدودة تمنع امكانية تصنيف كل الحالات بوضوح، وهذه الحالات تقع في منطقة تعرف بمنطقة الحدود(Basic Idea Behind Rough Sets,2006 p.1 of1,.....)

وتمثل أهم المفاهيم المرتبطة بهذه النظرية فيما يلي :

1/1/2 نظم المعلومات :تستخدم نظم المعلومات في نظرية الفئات التقريبية لتمثل كل المعرفة المتاحة عن العناصر محل الدراسة ، فنظام المعلومات يمكن التعبير عنه كما يلي (Voges,2005,p.2)

u ,A)=S)

حيث أن

S= نظام المعلومات

U= مجموعة العناصر.

A= مجموعة الخصائص (أو المتغيرات بلغة الاحصاء).يتم تمثيل المعرفة عن العناصر "objects" في صورة جدول للمعلومات يسمى جدول المعرفة او جدول القرار حيث تعرض الصفوف العناصر و التي قد تتمثل حالات أو مشاهدات أو شركات معينة، بينما تعرض الأعمدة الخصائص وهي عبارة عن المتغيرات المتعلقة بالعناصر ويحتوي جدول المعلومات على قيم كل خاصية، بناء على هذا فإن كل زوج من العنصر- الخاصية(x-q) يكون له قيمة تسمى الوصف ، وتحدث علاقة عدم الاتساق بين عنصرين إذا كانت كل القيم التي تضفهما في الجدول متساوية(,-pp.40 42,1998(b),pp.35-37.(, Hampton,1998(a Vargas et al,2002.p.5)

2/1/2 التقريب الأدنى و الأعلى يتكون التقريب الأدنى من العناصر التي تكون بالتأكيد في الفئة "X" باستخدام مجموعة الخصائص الموجودة في جدول المعلومات, ويتكون التقريب الأعلى من العناصر التي من الممكن ان تكون في الفئة "X" باستخدام مجموعة الخصائص الموجودة في جدول المعلومات (أي أن هذه الفئة تتضمن العناصر التي تكون بالتأكيد في الفئة X" " والعناصر التي من المحتمل أن تكون فيها), أما فئة الشك أو منطقة الحدود فهي عبارة عن مجموعة العناصر التي لا يمكن بالتأكيد أن نصنفها باستخدام الخصائص المتاحة, بمعني أنها تتكون من العناصر التي من المحتمل ان تكون في الفئة X" "وهي تتمثل في الفرق بين فئة التقريب الأعلى وفئة التقريب الادنى (Ziarko,1993,p,l of3,voges,2005,p.2).

3/1/2 الاختصار واعتماد الخصائص علي بعضها البعض :يعد اكتشاف العلاقة فيما بين الخصائص في جدول المعلومات مسالة هامة واساسية لأنها تمكن من تخفيض فئة الخصائص بحذف الخصائص غير الضرورية لتمثيل المعرفة.

ويشار الي هذه المسالة باختصار المعرفة ويعد مفهومي الاختصار " والجوهر من المفاهيم الاساسية لهذه النظرية حيث يقصد بالاختصار أقل فئة من الخصائص تؤدي الي تقريب مماثل في الجودة للتقريب الناتج من الفئة الاصلية التي تتكون من كل الخصائص. واذا كان جدول المعرفة يحتوي علي أكثر من فئة مختصرة فإن تقاطع هذه الفئات يسمى الجوهر وهو مجموع العناصر الملائمة لأتخاد القرار في الجدول, أو هو الخصائص الرئيسية التي لا يمكن حذفها بذون التأثير على القدرة علي تصنيف العناصر في فئات (Tay and ,2002.p,64:vargas et al,pp,6-7).

4/1/2 قواعد القرار

يحدد جدول القرار أو جدول المعلومات القرارات التي تتخذ في ظل موقف معين , وقد تكون هذه القرارات محددة عندما تحدد القاعدة القرار الذي يجب اتخاذه, وقد تكون غير محددة عندما يكون هناك عدة قرارات ممكنة إذا وجدت أحوال أو ظروف معينة Vargas et al, 2002.p.1)) ويتم التعبير عن قواعد القرار بالجملة المنطقية التالية: إذا اتحدت ظروف معينة, اذن ينتج عنها قرارات معينة، ويمكن تطبيق قواعد القرار التي يتم استنتاجها من جدول القرار لتصنيف عناصر جديدة من خلال مقارنة وصفها بقواعد القرار , وتودي المقارنة الي احد المواقف التالية:

أ- العنصر الجديد يقابل بالضبط أحد قواعد القرار المحددة

ب- العنصر الجديد يقابل بالضيط أحد قواعد القرار غير المحددة

ت- العنصر الجديد لا يقابل أي من قواعد القرار .

ث- العنصر الجديد يقابل أكثر من قاعدة للقرار.

بالنسبة للمواقف الاول يكون القرار واضحا, وبالنسبة للمواقف التأني لا يكون القرار واضحا لان القاعدة التي تقابله تكون غامضة, وفي هذه الحالة يتم اختبار صانع القرار بعدد الامثلة التصنيفية التي تؤيد كل تصنيف محتمل وهذا العدد يسمى القوة فإذا كانت قوة تصنيف معين أكبر من قوة التصنيفات الاخرى في القاعدة غير المحددة عندئذ يمكن استنتاج أنه وفقا لهذه القاعدة فإن العنصر محل الاهتمام ينتمي للتصنيف الاقوى. ويعتبر الموقف الثالث أكثر تعقيدا ويمكن مساعدة صانع القرار في هذه الحالة بإعطائه مجموعة من القواعد القريبة من وصف العنصر الجديد, وربما يكون الموقف الرابع غامضا أيضا إذا كانت القواعد التي تقابل هذا العنصر الجديد تؤدي الي تصنيفات مختلفة. ويمكن اقتراح القرار الممكن هنا تأسيسا علي قوة التصنيفات الممكنة أو تحليل الامثلة (Tay and shen,2002,p.644).

وفقا لما سبق يمكن القول ان نظرية الفئات التقريبية هي اسلوب رياضي يتعامل مع البيانات التي لا تتسم بالدقة , ويرتبط بها عدة مفاهيم أهمها فئة التقريب الادني وفئة الشك, وفئة التقريب الاعلى حيث تتكون فئة التقريب الادني من العناصر التي تكون بالتأكيد داخل الفئة, أما العناصر التي يكون هناك شك في انتمائها للفئة فتقع في فئة الشك, وتتكون فئة التقريب الاعلى من فئة التقريب الادنى مضافا اليها فئة الشك حيث أنها عبارة عن العناصر التي تنتمي با لتأكيد للفئة "X" والعناصر التي من المحتمل أن تنتمي اليها.

ويتم تمثيل المعرفة في ظل نظرية الفئات التقريبية في شكل جدول يسمى جدول المعلومات حيث تعرض صفوفه العناصر التي تتمثل في الحالات أو المشاهدات بينما تعرض أعمدته الخصائص المتعلقة بالعناصر, ومن خلال معرفة العلاقة بين الخصائص فإنه يمكن حذف الخصائص غير الضرورية .وهذا يمكن من اختصار المعرفة والتركيز علي العناصر الملائمة لأتخاد القرار, ويمكن من خلال هذه النظرية اشتقاق قواعد للقرار الذي يجب اتخاده في كل موقف معين

- مزايا نظرية الفئات التقريبية

أشار العديد من الباحثين (Dimitras et al,1999,pp.264-265:tay and shen,2002,p,642,vargas,2002,p.2) إلي أن اهم مزايا نظرية الفئات التقريبية تتمثل في :

1- أنها تعتمد علي البيانات الاساسية فقط ولا تحتاج أي معلومات إضافية علي عكس نظرية الاحتمالات الاحصائية التي تحتاج من المستخدم أن يحدد التوزيع الاحتمالي, وعلي عكس نظرية الفئات غير المحددة التي تحتاج من المستخدم ان يحدد درجة العضوية (أي درجة انتماء العنصر للمجموعة)

2- أنها أداة مناسبة لتحليل البيانات الكمية وايضا الوصفية, كما ان لديها القدرة علي التوصل الي الحقائق الهامة غير الظاهرة في البيانات, وتعبر عنها في صورة قواعد للقرار.

3- قواعد القرار المشتقة من نظرية الفئات التقريبية تعطي وصف عام للمعرفة الموجودة في جدول المعلومات وتستبعد أي تكرار في البيانات الاصلية , وهذا يسم بالتركيز علي عدد اقل من المتغيرات لتقييم المشكلة محل البحث مما يؤدي الي تخفيض تكلفة صنع القرار والوقت المستنفد في اتخاده.

4- قواعد القرار التي يتم الحصول عليها من نظرية الفئات التقريبية تكون سهلة الفهم وبالتالي لا يكون هناك حاجة لتفسير الخبير وهي تعتمد علي حقائق لان كل قاعدة للقرار يدعمها مجموعة من الأمثلة في الواقع العلمي وهذا يسم مناقشة القرارات التي يتم اتخادها .

يتضح مما سبق أن نظرية الفئات التقريبية تعد أداة مفيدة لتحليل نظم المعلومات التي تمثل المكتسبة ، ومن خلال هذا التحليل يتم حذف المتغيرات المتكررة والتركيز علي عدة محدودة من المتغيرات للوصول إلي قواعد القرار وتقييم المشكلة محل البحث .

- أهم تطبيقات نظرية الفئات التقريبية في مجال المحاسبة: استخدمت نظرية الفئات التقريبية في التنبؤ بالفشل المالي فعلي سبيل المثال قام (Dimitras et al.1999,pp.263-280) باقتراح منهج التنبؤ بالفشل المالي يعتمد علي نظرية الفئات التقريبية ، وتم مقارنة الدقة التنبؤية للمنهج المقترح بتلاته أساليب أخرى وهي اللوغاريتم الاستدلالي و التحليل المنطقي .

والتحليل التمييزي وقد ثم اختبار 40 شركة فاشلة و 40 شركة جيدة ماليا من 13 صناعة مختلفة بالولايات المتحدة الامريكية, كما تم اختيار 12 نسبة مالية لتكوين جدول المعلومات.

وبمقارنة الدقة التنبؤية للمنهج المعتمد علي نظرية الفئات التقريبية والاساليب الاحصائية الاخرى أشارت نتائج الدارسة إلي تفوق هذا المنهج علي الأساليب الأخرى في التنبؤ بالفشل المالي.

كما قام(Ahn et al.2000. pp65-74) باقتراح نموذج يستخدم نظرية الفئات التقريبية مع اسلوب الشبكات العصبية في التنبؤ بالفشل المالي حيث استخدمت نظرية الفئات التقريبية في وضع منهج قام بدور المشغل العصبية وهذا أدى تقليل كم المعلومات التي تعتمد عليها الشبكة, كما أنه حذف الحالات المتعارضة بحيث ثم تدريب الشبكة علي حالات متسقة مما أدى إلي تحسين أداء الشبكة وتقليل وقت تدريبها. وقد طبق النموذج المقترح علي 1200 شركة جيدة، و1200 شركة أخرى فاشلة في كوريا حيث اشارة النتائج إلي تفوق النموذج المقترح علي اسلوب الشبكات العصبية بمفرده في التنيؤ بالفشل المالي

كذلك قام) Vargas et al.2002,pp.1-21) بدراسة استهدفت اقتراح منهجا جديدا للتنبؤ بإفلاس شركات التأمين يعتمد علي نظرية الفئات التقريبية ومقارنة الدقة التنبؤية لهذا المنهج بأسلوب التحليل التمييزي، وقد تمثلت عينة الدراسة في 72 شركة تأمين إسبانية (36 شركة فاشلة ، و36 شركة جيدة) وتم استخدام 21 نسبة مالية للتنبؤ بإفلاس الشركات محل الدراسة .

وقد توصلت الدراسة إلي أن المنهج المقترح للتنبؤ بإفلاس شركات التأمين والمعتمد علي نظرية الفئات التقريبية يتفوق علي اسلوب التحليل التمييزي حيث لا يحتاج المنهج المقترح إلي تبني قروض محددة عن خصائص التوزيع الاحتمالي للمتغيرات .

وقد أشارت الدراسة إلى أن المنهج الجديد يمكن أن يعمل كأسلوب لدعم القرار المتعلق بالتنبؤ بإفلاس شركات التأمين.

وقام (Mckee,2003,pp.569-586) بدراسة استهدفت المقارنة بين قدرة نظرية الفئات التقريبية على التنبؤ بالإفلاس وقدرة المراجعين على التنبؤ به من خلال فحصهم للدفاتر والإشارة إلى المشاكل المتعلقة باستمرار الشركة.

ولتحقيق هذا الهدف تم اختيار عينة مكونة من 291 شركة أمريكية حيث تعرضت 146 شركة منها للإفلاس خلال الفترة من 1991 إلى 1997، بينما لم تتعرض باقي مفردات العينة (145 شركة) للإفلاس خلال تلك الفترة، وقد تم في هذه الدراسة وضع نموذجين مختلفين للتنبؤ بالإفلاس تأسيساً على نظرية الفئات التقريبية حيث تضمن كل نموذج أربعة متغيرات قادرة على التنبؤ بالإفلاس.

وقد أشارت النتائج إلى أن قدرة كل من النموذجين على التنبؤ بالإفلاس بلغت حوالي 68%، بينما بلغت مقدرة المراجعين على اكتشاف الشركات المعرضة للإفلاس حوالي 66%، وبالتالي فقد توصل الباحث إلى أن النماذج المؤسسة على نظرية الفئات التقريبية لم تقدم إلى حد ما ميزة تفوق مناهج المراجعين التقليدية في التنبؤ بالإفلاس.

كما استخدمت نظرية الفئات التقريبية في تحليل القرارات المالية حيث قام (Slowinski and Zopounidis,1995,pp.26-41) باستخدام نظرية الفئات التقريبية في تحليل وشرح القرارات و السياسات المالية في أحد بنوك التنمية الصناعية اليونانية، وقد تركز اهتمام البنك على استثمار رأسمالية في أفضل الشركات بحيث تكون المخاطر المرتبطة بعملية الاستثمار أقل ما يمكن .

وقد تم اختيار عينة مكونة من 39 شركة يونانية وبمساعدة المدير المالي للبنك تم بناء جدول المعلومات والذي تضمن 120 خاصية(نسبة مالية)، وقرار واحد ذو ثلاثة تصنيفات وتشير هذه التصنيفات إلى ما إذا كانت الشركة "مقبولة" أو "غير مقبولة" أو "غير متأكد" وتم اشتقاق قواعد القرار المتعلق بقبول تمويل الشركات من جدول المعلومات و الذي كشف عن السياسة المالية المطبقة في اختيار الشركات الجيدة و استخدمت هذه القواعد في تقييم عينه أخرى من الشركات التي تسعى للحصول على تمويل من البنك لأول مرة.

وقد توصل الباحثان إلى أن نظرية الفئات التقريبية كانت أداة مفيدة في تحليل سياسات و اتجاهات المدير المالي عند تصنيف الشركات خاصة عند تقييم خطر إفلاس هذه الشركات، كما كانت أداة مفيدة في اختيار الشركات التي يتم تمويلها بواسطة البنك.

كما قام (Greco et al,1996,pp.192-211) باستخدام نظرية الفئات التقريبية في اختيار الأسهم ذات المخاطر الأقل في سوق الأوراق المالية الإيطالي حيث تم احتيار سبعة عوامل كمؤشرات على المخاطرة لتكوين جدول القرار، وقد اشارت النتائج إلى أن نظرية الفئات التقريبية تعد أداة جيدة لإدارة المخاطر عند اختيار الأسهم لتشكيل محفظة الأوراق المالية.

تخلص الباحثة مما سبق إلى أن نظرية الفئات التقريبية تعد أداة جيدة للتنبؤ بإفلاس الشركات، حيث أنها لا تتطلب تبني فروض معينة عن خصائص التوزيع الإحصائي لمتغيرات الدراسة، كما أن قواعد القرار التي يتم التوصل إليها يمكن استخدامها في تصنيف الشركات الجديدة و تحديد ما إذا كانت شركات ذات مركز مالي جيد أو في طريقها إلى الإفلاس ،كما أنها يمكن أن تستخدم في تحليل القرارات المالية وفي تشكيل محفظة الأوراق المالية.

المبحث الثالث: الدراسة الميدانية

1.5 نبذة تعريفية عن مصرف ليبيا المركزي

مصرف ليبيا المركزي مؤسسة مستقلة ,تتمتع بالشخصية الاعتبارية والذمة المالية المستقلة, وتعتبر أصول المصرف أموالا خاصة به لا يجوز الحجز عليها للوفاء بديون مستحقة على جهات أخرى.

يتبع المصرف الحكومة الليبية, ويباشر وظائفه, ويؤدي أغراضه المنصوص عليها في القانون في إطار السياسة العامة للدولة وله في ذلك أن يتخذ الأسس والإجراءات التي يراها مناسبة. وللمصرف وضع النظم واللوائ المتعلقة بعملياته وشؤونه المالية والإدارية والفنية وغيرها بقرارات من مجلس الإدارة. يكون مقر المصرف الرئيسي بمدينة طرابلس ويجوز أن ينشأ له فروع أو يتخذ له وكلاء أو مراسلين في داخل ليبيا وخارجًا بقرار من مجلس(الإدارة.(من المادة 1 . 2 . 3.للقانون رقم (1) لسنة 1373و.ر/ 2005 مسيحي بشأن المصارف.

2.5 نبذة عن مصرف ليبيا المركزي (فرع سرت)

تم افتتاح المصرف ومزاولة كامل نشاطاته(1997/07/01ف) ويختص بصفة عامة بالقيام بدور الإدارات العامة في حدود منطقة اختصاصه, ويمارس الفرع نشاطه من خلال الأقسام التالية:-

1- قسم الإصدار.
2- قسم العمليات المصرفية.
3- قسم الرقابة على المصارف و النقد.

4- قسم الحسابات.

5- قسم المراجعة.

6- قسم الشئون الإدارية والموظفين.

3.5 أهم مهام أقسام المصرف:-

قسم الإصدار

1-إصدار النقود الو رقية والمعدنية إلى التداول عن طريق فروع المصارف التجارية التي تقع في حدود المنطقة.

2- سحب العملة الو رقية والمعدنية التي تصبح غير صالحه للتداول أما لأنها مستهلكة ولم تعد صالحه أولا بطال مفعولها.

3_عد وفرز ومراجعة العملة التي تسحب من التداول ومسك السجلات المتعددة وأجرا القيود اليومية بها.

4_عمليات دفع قيمة النقود المحروقة أو التالفة أو المشوهة أو الناقصة لسبب غير أسباب التداول العادي.

أ- **قسم العمليات المصرفية:** يختص هذا القسم بصفة عامة بأداء الإعمال والخدمات المصرفية للدولة ومؤسساتها وهيئاتها العامة وهى تناظر الخدمات المصرفية التي تقوم بها المصارف التجارية للجمهور.

ويتضمن هذا القسم ما يلي:

1- الحسابات الجارية وتقوم بالاحتفاظ بحسابات جارية لمؤسسات الدولة وحسابات جارية للمصارف التجارية وكذلك حسابات جارية لموظفي المصرف وقفلها عند تركهم الخدمة.

2- الجوالات والصرف الأجنبي ويقوم بإنجاز الجوالات المصرفية الواردة لصالح الدولة والجهات الموجودة حساباتها بالمصرف وتنفيذ الجوالات التي تطلب هذه الجهات إصدارها داخل ليبيا وإصدار العملات الأجنبية للوفود الرسمية بطلب من تلك الجهات

3- الخزينة وتختص بقبض ودفع المبالغ النقدية لحسابات الدولة ومؤسساتها وهيئاتها العامة سواء عن طريقها أو رأسا عن طريق إفراد تتعامل معهم وكذلك القيام بفرز العملة الوطنية وحفظ وصرف العملة الأجنبية.

3/ قسم الرقابة على المصارف والنقد: يتولى هذا القسم القيام بتدقيق وتفتيش سجلات المصارف التجارية المحلية والمصرف العربي الليبي الخارجي للتأكد من سلامة تطبيق أحكام القانون والتعليمات الصادرة بمقتضاها وتدقيق بعض المعاملات وتحليل بعض نواحي نشاطات المصارف التي تتعلق بالائتمان وشروطه وأوضاعه والتأكد من سلامة ومجوداتها المختلفة وتقديم الاقتراحات والتوصيات لتحسين أساليب العمل ومطابقتها لأصول القواعد المصرفية السليمة وذلك بإتباع الوسائل التالية:

1- تنظيم وإجراء الجولات التفتيشية العامة على المصارف والتحقق من مدى مراعاة تلك المصارف لإحكام القوا نين وتعليمات مصرف ليبيا المركزي والتأكد من سلامة أوضاعها المالية والإنتمانية وكفاية و مقدرة إدارتها ومدى وتنفيذها للقرارات واللوائح التي تصدر إليها وسلامة إعدادها للبيانات التي ترسلها.

2-القيام بالتفتيش المفاجئ على أي نواحي معينة يقوم المصرف المركزي بالتحقيق فيها.

3-إعداد التقارير اللازمة عن المصارف التي جرى تفتيشها مشفوعة بالتوصيات التي يرى المفتشون ضرورة مراعاتها من طرق المصارف المعينة.

4-متابعة تسوية المخالفات التي كشفت عنها تقارير المفتشين.

5-التحقيق في الشكاوي والتظلمات التي ترد ضد المصارف ورفع تقاريرها للإدارة(بما يكفل تسوية ا قد يكون هناك ن خلاف بين المصرف وعميله.

4/ قسم الحسابات: تختص بصفة عامة بالاحتفاظ بجميع حسابات المصرف وإدارتها وفقا للأنظمة والإجراءات المحاسبية المعمولة بها والمتمشية مع المبادئ المحاسبية العامة بما يتضمن الاحتفاظ بدفاتر الحسابات تبين فيها تفاصيل أصول وخصوم المصرف ودخله ومصروفاته الناشئة عن عملياته وإعداد الميزانية السنوية وحساب الأرباح والخسائر والبيانات النصف شهرية عن الأصول والخصوم وكذلك الكشوف والتقارير وغيرها من البيانات المتعلقة بالأعمال المالية للمصرف المطلوب منه القيام بها بموجب قانون المصارف والتي تطلب منه لأغراض داخلية أو خارجية أوكليهما.

ويتم القيام بما سبق كالتالي:

1-إمساك جميع حسابات المصرف وإعداد القيود المحاسبية وفقا للأنظمة والقواعد المحاسبية المعمول بها

2الترحيل إلى دفتر الأستاذ العام والدفاتر المساعدة الأخرى.

3. حفظ سجلات الأصول الثابتة و إعداد القيود المحاسبية الخاصة بشراء وبيع واستهلاك الأصول الثابت.

4. إعداد ملخص لحركة معاملات المصرف اليومية والتي تغطى العمل اليومي للمصرف.

5اعداد ميزان المراجعة يوميا وتحضير البيان النصف شهري للأصول الخصوم وكذا الحسابات الختامية.

6. تحضير سجلات الأرصدة النصف شهرية ومقارنة أرصدة كل الحسابات مع حسابات المراقبة بدفاتر الأستاذ.

7-إعداد القيود المحاسبية الخاصة بالمصروفات الإدارية بناء عن الأوامر الصادرة من قسم الشؤون الإدارية والموظفين.

8- أجراء القيود المحاسبية لتغطية النقد المتداول.

5/ قسم المراجعة: تختص بصفة عامة برقابة ومراجعة عمليات ومعاملات أقسام المصرف الأخرى للتثبت من سلامة تطبيق القانون واللوائ والأنظمة السارية وذلك كالتالي:

1. إن معاملات المصرف تنفذ طبق قانون المصارف.

2. جرد الخزائن وإعداد محاضر الجرد بالخصوم عن الفرع بالكامل وإحالة التقارير لإدارة المراجعة.

3. إن(الإيرادات قد حصّت وأن المصروفات(قد اعتمدت طبقا للأنظمة النافذة.

4. القيام بالمراجعة المسبقة قبل الصرف وفقا للقواعد المنظمة لذلك.

6/ قسم الشؤون الإدارية والموظفين: يختص بكافة شئون الموظفين من تعيينات وترقيات وتسويات وتأديب وإنهاء الخدمة, كذلك يقوم بكافة الخدمات المالية المتعلقة بموظفي المصرف والمصروفات الإدارية لكافة أقسام الفرع, وتدبير الخدمات اللازمة للمصرف كالطباعة والمحفوظات والترجمة والاستحقاقات وذلك بما يخدم العمل بالمصرف والعاملين به, وتقع ضمن اختصاصات هذا القسم العلاقات العامة للمصرف وكافة اتصالاته بالداخل والتوقيعات المعتمدة والمفاتي.

6.5 تحليل البيانات واختبار الفرضيات

7.5 مجتمع وعينة الدراسة:

يقصد بمجتمع الدراسة المجموعة الكلية من العناصر التي يسعي الباحث أن يعم عليها النتائج ذات العلاقة بالمشكلة المدروسة، ويتكون مجتمع الدراسة الأصلي من المحاسبين والمراجعين الداخليين البالغ عددهم (60) العاملين في مصرف ليبيا المركزي

أما عينة الدراسة فقد تم اختبارها بطريقة عشوائية من مجتمع الدراسة، وقامت الباحثين بتوزيع عدد(53) استمارة استبيان علي المستهدفين من بعض المحاسبين والمراجعين والإداريين في البنك المركزي فرعي سبها - سرت، واستجاب (48) فرداً أي بنسبة (80%) تقريباً من المستهدفين، حيث أعادوا الاستبيانات بعد ملئها بكل المعلومات المطلوبة.

وللخروج بنتائج دقيقة قدر الإمكان حرصت الدراسة علي تنوع عينة الدراسة من حيث شمولها علي الاتي:-

1. الأفراد من مختلف الفئات العمرية (أكبر من 20 سنة،(21-30) سنة، من (31-40)سنة،(41-50)سنة).
2. الأفراد من مختلف المؤهلات العلمية(شهادة ثانوية، دبلوم وسيط جامعي، ماجستير، دكتوراه، زمالة).
3. الأفراد من مختلف التخصصات (محاسبة، إدارة أعمال، اقتصاد، مصارف، نظم معلومات، إحصاء، تمويل، محاسبة تكاليف، أخرى).
4. الأفراد من مختلف طبيعة العمل(محاسب، محلل مالي، مراجع داخلي، تقني معلومات، مدير مالي).
5. الأفراد من مختلف سنوات الخبرة أقل (من 5سنوات، 6-10 سنوات، من أقل من 15، 11-15 سنة ، أكثر من 15سنة).

وفيما يلي وصفاً مفصلاً لأفراد عينة الدراسة وفقاً للمتغيرات أعلاه(خصائص المبحوثين):-

1- العمر:

يوضح الجدول (3-1) التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير العمر

(جدول(3-1))

العمر بالسنوات	العـدد	النسبة المئوية
من 20إلي 30سنة	8	%17
من 30إلي 40سنة	22	%46
من 40إلي 50 سنة	18	%37
المجمـوع	48	%100

المصدر: إعداد الباحثين من واقع الدراسة الميدانية، 2015م.

بين الجدول رقم 3-1) أن غالبية أفراد عينة الدراسة أعمارهم(21-30)، فقد بلغ عدد هؤلاء الأفراد(8) أفراد وبنسبة(17.0%)من العينة الكلية، وبلغ عدد الأفراد الذين أعمارهم ما بين (31-40) سنة (22) فرداً وبنسبة (46.0%)، كما بلغ عدد الأفراد الذين أعمارهم ما بين (41-50) سنة (18) فرداً وبنسبة (38%) سنة.

1- المؤهل العلمي:

يوضح الجدول (3-2) التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير العمر (جدول(4-2-2))

المؤهل العلمي	العدد	النسبة المئوية
شهادة ثانوية	3	%6
دبلوم وسيط	3	%6
بكالوريوس	18	%38
ماجستير	15	%31
الزمالة	2	%4
دكتوراه	7	%15
المجموع	48	%100

المصدر: إعداد الباحثين من الدراسة الميدانية،2015م.

يتبين من الجدول رقم (3-2) ان غالبية أفراد عينة الدراسة هم من حملة الشهادة الجامعية (البكالوريوس)، حيث بلغ عددهم (18) فرداً، ويمثلون ما نسبة (38%) من العينة الكلية، وتضمنت العينة علي (15) فرداً وبنسبة (31%) من حملة شهادة الماجستير، والزمالة (4%)، ودكتوراه، أذا تضمنت (45) فرداً، وبنسبة (94%) من العينة الكلية من ذوي المؤهلات الجامعية فما فوق، وهذا يقود إلي طرح آراء علمية سليمة بخصوص دراسة الاتجاهات الحديثة لأساليب الرقابة علي سياسات النقد في البنوك التجارية.

3- نوع التخصص:

يوضح الجدول رقم(3-3) التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير نوع التخصص.

جدول(3-3)

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير نوع التخصص

نوع التخصص	العدد	النسبة المئوية
محاسبة	14	%29
إدارة الأعمال	4	%8
اقتصاد	3	%6
نظم معلومات	13	%27
إحصاء	7	%15
تمويل ومصارف	7	%15
المجموع	48	%100

المصدر: إعداد الباحثين من واقع الدراسة الميدانية،2015م.

نجد من خلال الجدول رقم(3-3) أن التخصص العلمي لغالبية أفراد عينة الدراسة هو المحاسبة، حيث بلغ عددهم من عينة الدراسة(14) فرداً، وبنسبة (29%)، وبلغ عدد الأفراد المتخصصين بالإدارة في العينة(4) أفراد بنسبة(8%)، وعدد الأفراد المتخصصين بالاقتصاد في العينة (3) أفراد وبنسبة (6%)، وعدد الأفراد المتخصصين نظم معلومات (13) فرداً بنسبة (27%) في العينة ونجد أن هنالك (7) أفراد وبنسبة (15%) تخصصهم إحصاء، و(7) أفراد وبنسبة (15%) تخصصهم تمويل ومصاريف.

جدول (3-4)

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير سنوات الخبرة

سنوات الخبرة	العدد	النسبة المئوية
أقل من 5 سنوات	7	%15
10-6	17	%35
15-10	16	%33
أكثر من 15سنة	8	%17
المجموع	48	%100

المصدر: إعداد الباحثين من واقع الدراسة الميدانية،2015م.

يتبين من الجدول(3-4) أن هناك (7) أفراد وبنسبة (15%) لهم خبرة(أقل من 5 سنوات)، وهنالك (17) فرداً وبنسبة (35%) لهم خبرة ما بين (6-10سنوات)، وهناك(16) أفراد وبنسبة (33%) لهم خبرة ما بين (10-15 سنة)، وهناك (8) أفراد وبنسبة (17%) لهم خبرة أكثر.

8.5 أداة الدراسة:

هي الوسيلة التي استخدمها الباحثين في جمع المعلومات اللازمة عن الظاهرة موضوع الدراسة، وهناك العديد من الأدوات المستخدمة في مجال البحث العلمي للحصول علي البيانات والمعلومات اللازمة للدراسة. وقد اعتمدت الاستبيان كأداة رئيسية لجمع المعلومات من عينة الدراسة، حيث أن للاستبيان مزايا تميزها وهي كالاتي:-

1. قلة تكلفته وسهولة تطبيقه.
2. سهولة وضع العبارات واختبار الفرضيات.
3. يوفر الاستبيان وقت المستجيب وتعطيه فرصة التفكير.
4. يشعر المجيبون علي الاستبيان بالحرية في التعبير عن اراء يخشون عدم موافقة الاخرين عليها.
5. يمكن تطبيقه للحصول علي معلومات عن عدد الأفراد.

وصف الاستبيان

أرفق مع الاستبيان خطاب للمبحوث تم فيه تنويره بموضوع الدراسة وهدفه، وغرض الاستبانة. وأحتوي الاستبيان علي قسمين رئيسين:-

القسم الأول:-

تضمن البيانات الشخصية لأفراد عينة الدراسة، حيث يحتوي هذا الجزء علي بيانات حول: النوع، العمر، المؤهل العلمي ،طبيعة العمل، سنوات الخبرة، نوع التخصص العلمي.

القسم الثاني:

يحتوي هذا القسم علي عدد 8 عبارات، طلب من أفراد عينة الدراسة أن يحددوا اجابتهم عن ما تصفه كل عبارة وفق مقياس لكيرت الخماسي المتدرج الذي يتكون من خمس مستويات(**موافق بشدة، موافق، محايد، غير موافق، غير موافق بشدة)**، وقد تم توزيع هذه العبارات علي فرضيات الدراسة كما يلي:-

الفرضية الأولي: تتضمن(5)عبارات.

الفرضية الثانية: تضمن(3) عبارات.

9.5 ثبات وصدق أداة الدراسة:

الثبات والصدق الإحصائي:-

يقصد بثبات الاختبار أن يعطي المقياس نفس النتائج إذا ما استخدم أكثر من مرة واحدة تحت ظروف مماثلة. ويعني الثبات أيضاً أنه ما طبق اختبار ما علي مجموعة من الأفراد ورصدت درجات كل منهم، ثم أعيد تطبيق الاختبار نفسه علي المجموعة نفسها، وتم الحصول علي الدرجات نفسها يكون الاختبار ثابتاً تماماً. كما يعرف الثبات أيضاً بأنه مدي الدقة والاتساق للقياسات التي يتم الحصول عليها مما يقيسه الاختبار.

ومن أكثر الطرق استخداماً في تقدير ثبات المقياس هي:-

1. طريقة التجزئة النصفية باستخدام معادلة سيبرمان-بروان.
2. طريقة إعادة تطبيق الاختبار
3. معادلة جوتمان.

أما الصدق فهو مقياس يستخدم لمعرفة درجة صدق المبحثين من خلال إجاباتهم علي مقياس معين، ويحسب الصدق بطرق عديدة أسهلها كونه يمثل الجذر التربيعي لمعامل الثبات. وتتراوح قيمة كل من الصدق والثبات بين الصفر الواحد الصحيح. وقياس الصدق هو معرفة صلاحية الأداة لقياس ما وضعت له، قامت الباحثة بإيجاد الصدق الذاتي لها إحصائياً باستخدام معادلة الصدق الذاتي هي:-

"الصدق يساوي الجذر التربيعي للثبات"

حيث قام الباحثين بحساب معامل ثبات المقياس المستخدم في الاستبيان بطريقة التجزئة النصفية حيث تقوم هذه الطريقة علي أساس فصل إجابات أفراد عينة الدراسة العبارات ذات الأرقام الفردية عن إجاباتهم علي العبارات ذات الأرقام الزوجية، ومن ثم

يحسب معامل الارتباط بيرسون بين إجاباتهم علي العبارات الفردية والزوجية وأخيراً يحسب معامل الثبات وفق معادلة سيبرمان-براون.

حيث:(ر) يمثل معامل ارتباط بيرسون بين الإجابات علي العبارات ذات الأرقام الفردية والإجابات علي العبارات ذات الأرقام الزوجية.

لحساب صدق وثبات الاستبيان كما في أعلاه قام الباحثين بأخذ عينة استطلاعية بحجم (20)فرداً من مجتمع الدراسة، وثم حساب ثبات الاستبيان من العينة الاستطلاعية بموجب طريقة التجزئة النصفية، وكانت النتائج كما في الجدول الاتي:-

جدول(3-5)

الثبات والصدق الإحصائي لإجابات أفراد العينة الاستطلاعية علي الاستبيان

الفرضيات	معامل الارتباط	معامل الثبات	معامل الصدق الذاتي
الأولي	%85	%92	%96
الثانية	%57	%73	%85
الاستبيان كاملاً	%76	%86	%93

المصدر: إعداد الباحثين من واقع الدراسة الميدانية،2015م.

يتضح من نتائج الجدول رقم (3-5) أن جميع معاملات الثبات والصدق لإجابات أفراد العينة الاستطلاعية علي العبارات المتعلقة بكل فرضية من فرضيات الدراسة، وعلي الاستبيان كاملاً كانت أكبر من (50%) والبعض منها قريبة جداً إلي (100%) مما يدل علي أن استبيان الدراسة تتصف بالثبات والصدق الكبيرين جداً بما يحقق أغراض البحث، ويجعل التحليل الإحصائي سليماً ومقبولاً.

10.5 الأساليب الإحصائية المستخدمة:

لتحقيق أهداف الدراسة وللتحقق من فرضياتها، تم استخدام الأساليب الإحصائية الأتية:-

1. التوزيع التكراري للإجابات.
2. النسبة المئوية.
3. معامل ارتباط بيرسون.
4. معادلة سبيرمان- براون لحساب معامل الثبات.
5. الوسيط.
6. اختبار مربع كاي لدلالة الفروق بين الإجابات.

وللحصول علي نتائج دقيقة قدر الإمكان، تم استخدام البرنامج الإحصائي SPSS والذي يشير اختصاراً إلي الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية Statistic Package for Social Sciences كما تمت الاستعانة بالبرنامج Excelلتنفيذ الأشكال البيانية المطلوبة إلي الدراسة.

11.5 تطبيق أداة الدراسة:

لجأت الباحثين بعد التأكد من ثبات وصدق الاستبيان إلي توزيعه علي عينة الدراسة المقررة(48) فرداً، وقد تفريغ البيانات والمعلومات في الجدول الذي أعده الباحثين لهذا الغرض، حيث يتم تحويل المتغيرات الأسمية (موافق بشدة، موافق، محايد، غير موافق، غير موافق بشدة) إلي متغيرات كمية (5،4،3،2،1) علي الترتيب وتم تفريغ البيانات في الجداول الأتية:

1- **عبارات الفرضية الأولي:**

يوضح الجدول رقم (3-6) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة علي:

العبارة الأولي: تؤثر الاتجاهات الحديثة لأساليب الرقابة إيجابيا علي سياسات وعمليات النقد في البنوك.

يوضح الجدول رقم(3-6) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة علي العبارة الأولي.

جدول (3-6)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة علي العبارة الأولي

الإجابــة	العدد	النسبة المئوية
موافق بشدة	18	%38
موافق	24	%50
محايد	4	%8
غير موافق	2	%4
المجموع	48	%100

المصدر: إعداد الباحثين من واقع الدراسة الميدانية،2015م.

يتبين من الجدول رقم (3-6)أن (18) فرداً أي بنسبة(38%) موافقين بشدة علي أن أهم خطوات تقييم نظام الرقابة الداخلية في تحديد إجراءات الرقابة المناسبة، وإجراء اختبارات لعناصر الرقابة لتحديد مدي فاعلية إجراءات الرقابة في منع واكتشاف الأخطاء الهامة، والجوهرية، كما وافق (24)فرداً، وبنسبة (50%) علي ذلك في حين (4) أفراد، وبنشبة (8%) محايد بخصوص ذلك، ولم يوافق فردين وبنسبة(4%) علي ذلك.

العبارة الثانية: لا يوجد اتفاق بين المراجعين فيما يتعلق بتقدير درجة الثقة في نظام الرقابة الداخلية، ومدي إمكانية الاعتماد عليه.

يوضح الجدول رقم (4-2-7) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة علي العبارة الثانية.

جدول(3-7)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة علي العبارة الثانية

الإجابــة	العدد	النسبة المئوية
موافق بشدة	27	%56
موافق	19	%40
محايد	2	%4
المجموع	48	%100

المصدر: إعداد الباحثين من واقع الدراسة الميدانية ،2015م.

يتبين من الجدول رقم (3-7) أن (27) فرداً في عينة الدراسة، وبنسبة (56%) وافقوا بشدة علي أن لا يوجد اتفاق بين المراجعين فيما يتعلق بتقدير درجة الثقة في نظام الرقابة الداخلية، ومدي إمكانية الاعتماد عليه، كما وافق (19) فرداً وبنسبة (40%) علي ذلك، وكان هنالك فردين وبنسبة (4%) محايد بخصوص ذلك.

العبارة الثالثة: نظرية الفئات التقريبية هي أسلوب رياضي يتعامل مع الغموض وعدم التأكد الذي يلازم اتخاذ القرار المتعلق بسياسات النقد في البنوك.

يوضح الجدول رقم(4-2-8) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة علي العبارة الثالثة.

جدول((3-8))

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة علي العبارة الثالثة

الإجابـــة	العدد	النسبة المئوية
موافق بشدة	25	%52
موافق	20	%42
محايد	3	%6
المجموع	48	%100

المصدر: إعداد الباحثين من واقع الدراسة الميدانية، 2015م.

يبن الجدول أعلاه أن (25) فرداً في عينة الدراسة، وبنسبة (52%) وفقوا بشدة، علي أن نظرية الفئات التقريبية هي أسلوب رياضي يتعامل مع الغموض ،وعدم التأكد الذي يلازم اتخاذ القرار المتعلق بسياسات النقد في البنوك، كما وافق (20) فرداً، وبنسبة (42%) علي ذلك، وكان هناك (3) أفراد وبنسبة (6%) محايدين.

العبارة الرابعة: تعد نظرية الفئات التقريبية أكثر قدرة علي التنبؤ بالفشل المالي من الأساليب الإحصائية الأخرى.

يوضح الجدول رقم(3-9) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة علي العبارة الرابعة

جدول (3-9)

التوزيع التكراري رقم(4-2-9) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة علي العبارة الرابعة

الإجابـــة	العدد	النسبة المئوية
موافق بشدة	16	%33
موافق	24	%50
محايد	5	%11
غير موافق	2	%4
غير موافق بشدة	1	%2
المجموع	48	%100

المصدر: إعداد الباحثين من واقع الدراسة الميدانية، 2015م.

يتبين من الجدول رقم (3-9) ان (16)فرداً في عينة الدراسة، وبنسبة (33%) موافق بشدة، علي أن نظرية الفئات التقريبية أكثر قدرة علي التنبؤ بالفشل المالي من الأساليب الإحصائية الأخرى، كما وافق (24) فرداً وبنسبة (50%) علي ذلك، وكان هناك (5) أفراد، وبنسبة (11%) محايدين بخصوص ذلك، ولم يوافق فردين وبنسبة (4%) علي ذلك، وكذلك لم يوافق بشدة فرد واحد، وبنسبة (2%) علي ذلك.

العبارة الخامسة: تعد نظرية الفئات التقريبية أداة مفيدة لشرح وتحليل السياسات المالية في البنوك، واختبار الشركات التي يمكن تمويلها بواسطة هذه البنوك.

يوضح الجدول رقم (3-10) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة علي العبارة الخامسة.

جدول(3-10)

التوزيع التكرار لإجابات أفراد عينة الدراسة علي العبارة الخامسة

الإجابـــــة	العدد	النسبة المئوية
موافق بشدة	25	%52
موافق	20	%42
محايد	2	%4
غير موافق	1	%2
المجموع	48	%100

المصدر: إعداد الباحثين من واقع الدراسة الميدانية، 2015م.

يتبين من الجدول(3-10) أن (20)فرداً في عينة الدراسة بنسبة (52%) وفقوا علي أن تعد نظرية الفئات التقريبية أداة مفيدة لشرح وتحليل السياسات المالية في البنوك، واختبار الشركات التي يمكن تمويلها بواسطة هذه البنوك، كما وافق (20) فرداً وبنسبة (42%) علي ذلك، في حين كان فردين وبنسبة (4%) محايد بخصوص ذلك، ولم يوافق فرداً واحداً وبنسبة(2%) حيال ذلك.

جدول (3-11)

الوسيط ، ونتائج اختبار مربع كاي لدلالة الفروق لإجابات أفراد عينة الدراسة علي عبارات الفرضية الأولي.

العبـــــارات	الوسيط	درجة الحرية	قيمة مربع كاي	التفسير
تؤثر الاتجاهات الحديثة لأساليب الرقابة إيجابيا علي سياسات وعمليات النقد في البنوك.	4	3	20.67	موافق
لا يوجد اتفاق بين المراجعين فيما يتعلق بتقدير درجة الثقة في نظام الرقابة الداخلية، ومدي إمكانية الاعتماد عليه.	5	2	20.38	موافق بشدة
نظرية الفئات التقريبية هي أسلوب رياضي يتعامل مع الغموض ، وعدم التأكد الذي يلازم اتخاذ القرار المتعلق بسياسات النقد في البنوك.	5	2	16.63	موافق بشدة
تعد نظرية الفئات التقريبية أكثر قدرة علي التنبؤ بالفشل المالي من الأساليب الإحصائية الأخرى.	4	4	41.79	موافق
تعد نظرية الفئات التقريبية أداة مفيدة لشرح وتحليل السياسات المالية في البنوك، واختبار الشركات التي يمكن تمويلها بواسطة هذه البنوك.	5	3	37.83	موافق بشدة

- **المصدر: إعداد الباحثين، من واقع الدراسة الميدانية، 2015م.**

يتبين من الجدول(3-11) ما يلي : -

1- بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة علي العبارة الاولى(4), وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين دراسة الموافقين والمحايدين ، كما بلغت قيمة مربع كاي محسوبة لدلالة الفروض بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين والمحايدين وغير الموافقين علي ما جاء بالعبارة الاولى (28.67) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (3) وعند مستوى دلالة (1%) والبالغة (11.34) واعتماد علي ما ورده في الجدول رقم (4-2-11) فان ذلك يشير الي وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين علي أن الاتجاهات الحديثة لأساليب الرقابة تأثر علي سياسات وعمليات النقد في البنوك.

2- بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة علي العبارة الثانية (5), وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين بشدة، كما بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين والمحايدين وغير الموافقين علي ما جاء في العبارة الثانية (20.38) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية(2) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (9.21) واعتماد علي ما ورد في الجدول فان ذلك يشير الي وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين بشدة علي أنه لا يوجد اتفاق بين المراجعين فيما يتعلق بتقدير درجة الثقة في نظام الرقابة الداخلية، ومدي إمكانية الاعتماد عليه.

3- بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة علي العبارة الثالثة (5), وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين بشدة كما بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين والمحايدين وغير الموافقين علي ما جاء بالعبارة الثالثة (16.63)وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (2) ومستوى دلالة (1%) والبالغة(9.21) واعتماد علي ما ورد في الجدول فان ذلك يشير إلي وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين بشدة نظرية الفئات التقريبية هي أسلوب رياضي يتعامل مع الغموض ، وعدم التأكد الذي يلازم اتخاذ القرار المتعلق بسياسات النقد في البنوك

4- بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة علي العبارة الرابعة(4), وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين وبلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين والمحايدين وغير الموافقين حول ما جاء بالعبارة الرابعة (41.79)وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (4) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (13.28) واعتمادا علي ما ورد في الجدول فإن ذلك يشير إلي وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين وتعد نظرية الفئات التقريبية أكثر قدرة علي التنبؤ بالفشل المالي من الأساليب الإحصائية الأخرى.

5- بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة علي العبارة الخامسة(5), وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين بشدة وبلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين إعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين والمحايدين وغير الموافقين حول ما جاء بالعبارة الخامسة (37.83)وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (4) وعند مستوى دلالة(1%) والبالغة (13.28) فان ذلك يشير إلي وجود دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين بشدة واعتمادا علي ما ورد في الجدول أنه تعد نظرية الفئات التقريبية أداة مفيدة لشرح وتحليل السياسات المالية في البنوك، واختبار الشركات التي يمكن تمويلها بواسطة هذه البنوك.

عبارات الفرضية الثانية :

العبارات الأولي:- توجد علاقة بين الأساليب الحديثة لرقابة وسياسات عمليات النقد في البنوك.

يوضح الجدول رقم (3-12) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة علي العبارة الأولي:-

جدول(3-12)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة علي العبارة الأولي

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
موافق بشدة	20	%42
موافق	17	%35
محايد	6	%13
غير موافق	5	%10
المجموع	48	%100

المصدر: إعداد الباحثين من واقع الدراسة الميدانية،2015م.

يتبين من الجدول رقم (3-12)أن (43) فرداً في عينة الدراسة وبنسبة (42%) وفقوا بشدة علي أنه توجد علاقة بين الأساليب الحديثة لرقابة وسياسات عمليات النقد في البنوك، كما وافق (17) فرداً وبنسبة (35%) علي ذلك، وكان هنالك(6) أفراد وبنسبة (13%) محايدين بخصوص ذلك، بينما لم يوافق(5) أفراد وبنسبة ((10%) علي ذلك.

العبارة الثانية : تعد الفئات التقريبية أداة مناسبة لتحليل البيانات الكمية الوصفية، تعطي معلومات يمكن الاعتماد عليها في فرض السياسة النقدية.

يوضح الجدول رقم (3-13) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة علي العبارة الثانية

جدول(3-13)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة علي العبارة الثانية

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
موافق بشدة	14	%29
موافق	23	%48
محايد	4	%8
غير موافق	4	%8
غير موافق بشدة	3	%7
المجموع	48	%100

المصدر: إعداد الباحثين من واقع الدراسة الميدانية،2015م.

يتبين من الجدول رقم(3-13) أن (14) فرداً في عينة الدراسة وبنسبة (29%) وافقوا بشدة علي أنه تعد الفئات التقريبية أداة مناسبة لتحليل البيانات الكمية الوصفية، تعطي معلومات يمكن الاعتماد عليها في فرض السياسة النقدية، كما وافق(23) فرداً وبنسبة (48%) علي ذلك، وكان هنالك (4) أفراد وبنسبة (8%) علي ذلك، وكذلك لم يوافق بشدة(3) أفراد وبنسبة (7%) علي ذلك.

العبارة الثالثة: تؤثر السياسة النقدية التي تركز علي النشاط الاقتصادي من خلال استخدام *أدوات* الرقابة الكمية علي النشاط الاقتصادي بصورة فعالة.

جدول(3-14)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة علي العبارة الثالثة

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
موافق بشدة	5	%11
موافق	40	%83
محايد	3	%6
المجموع	48	%100

المصدر: إعداد الباحثين من واقع الدراسة الميدانية،2015م.

يتبين من الجدول رقم(3-14) أن (5) أفراد في عينة الدراسة وبنسبة (11%) وافقوا بشدة علي أن تؤثر السياسة النقدية التي تركز علي النشاط الاقتصادي من خلال استخدام أدوات الرقابة الكمية علي النشاط الاقتصادي بصورة فعالة.، كما وافق (40) فرداً وبنسبة (83%) علي ذلك، وكان هناك (3) أفراد وبنسبة (6%) محايدين بخصوص ذلك.

جدول رقم (3-15)

نتائج اختبار مربع كاي بدلالة الفروق للإجابات علي العبارة الفرضية الثانية

العبـــــارات	الوسيط	التفسير	درجة الحرية	قيمة مربع كاي

توجد علاقة بين الأساليب الحديثة لرقابة وسياسات عمليات النقد في البنوك.	4	موافق	3	14.50
تعد الفئات التقريبية أداة مناسبة لتحليل البيانات الكمية الوصفية، تعطي معلومات يمكن الاعتماد عليها في فرض السياسة النقدية.	4	موافق	5	31.79
تؤثر السياسة النقدية التي تركز علي النشاط الاقتصادي من خلال استخدام أدوات الرقابة الكمية علي النشاط الاقتصادي بصورة فعالة.	5	موافق	2	45.88

- **المصدر: إعداد الباحثين من واقع الدراسة الميدانية،2015م.**

ويمكن تفسير نتائج الجدول أعلاه كالاتي :

1- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين إعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين والمحايدين وغير الموافقين علي ما جاء بالعبارة الاولى (14.50) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (3) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (11.34) فان ذلك يشير الي وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين علي أن توجد علاقة بين الأساليب الحديثة لرقابة وسياسات عمليات النقد في البنوك.

2- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين والمحايدين وغير الموافقين علي ما جاء بالعبارة الثانية (31.79) وهذه القيمة أكبر من مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (4) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (13.28) فان ذلك يشير إلي وجود فروق ذات دلالة احصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين اجابات افراد العينة ولصالح الموافقين و تعد الفئات التقريبية أداة مناسبة لتحليل البيانات الكمية الوصفية، تعطي معلومات يمكن الاعتماد عليها في فرض السياسة النقدية.

3- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين والمحايدين وغير الموافقين علي ما جاء بالعبارة الثالثة (45.88) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (2) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (9.21) فان ذلك يشير الي وجود فروق ذات دلالة احصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين إجابات افراد العينة ولصالح الموافقين و تستطيع السياسة النقدية التأثير علي النشاط الاقتصادي من خلال استخدام أدوات الرقابة الكمية بطريقة توسعية.

الخاتمة

أولاً: النتائج:-

1- تتمثل أهم خطوات تقييم الرقابة الداخلية في تحديد إجراءات الرقابة المناسبة، وإجراءات اختبارات لعناصر الرقابة لتحديد مدي فاعلية إجراءات الرقابة في منع واكتشاف الأخطاء الهامة والجوهرية ثم تقدير خطر الرقابة بناء علي نتيجة اختبار عناصر الرقابة.

2- لا يوجد اتفاق بين المراجعين فيما يتعلق بتقدير درجة الثقة في نظام الرقابة الداخلية ومدي إمكانية الاعتماد عليه حيث أن عدم التأكد يلازم عملية دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية.

3- تعد الفئات التقريبية أداة مناسبة لتحليل البيانات الكمية الوصفية، تعطي معلومات يمكن الاعتماد عليها في فرض السياسة النقدية.

4- تؤثر السياسة النقدية التي تركز علي النشاط الاقتصادي من خلال استخدام أدوات الرقابة الكمية علي النشاط الاقتصادي بصورة فعالة.

5- تؤثر الاتجاهات الحديثة لأساليب الرقابة إيجابيا علي سياسات وعمليات النقد في البنوك.

6- لا يوجد اتفاق بين المراجعين فيما يتعلق بتقدير درجة الثقة في نظام الرقابة الداخلية، ومدي إمكانية الاعتماد عليه.

7- نظرية الفئات التقريبية هي أسلوب رياضي يتعامل مع الغموض ، وعدم التأكد الذي يلازم اتخاذ القرار المتعلق بسياسات النقد في البنوك.

8- تعد نظرية الفئات التقريبية أكثر قدرة علي التنبؤ بالفشل المالي من الأساليب الإحصائية الأخرى.

9- تعد نظرية الفئات التقريبية أداة مفيدة لشرح وتحليل السياسات المالية في البنوك، واختبار الشركات التي يمكن تمويلها بواسطة هذه البنوك.

ثانياُ:التوصيات:

1. بضرورة الاهتمام بنظرية الفئات التقريبية في المجالات المحاسبية خاصة تلك التي تتضمن عدم التأكد مثل التنبؤ بالتدفقات النقدية حيث تعد هذه النظرية أداة جيدة للتعامل مع البيانات غير المؤكدة والتي لا تتسم بدقة.
2. ضرورة الربط بين السياسة النقدية و أدوات الرقابة الكمية بطريقة توسعية، لزيادة الرقابة علي سياسات عمليات النقد في البنوك.
3. ضرورة التوفيق المراجعين فيما يتعلق بتقدير درجة الثقة في نظام الرقابة الداخلية، ومدي إمكانية الاعتماد عليه.
4. بضرورة قيام البنك المركزي الليبي بإتباع طرق وسياسات أكثر شمولية ودقة في عملية الرقابة علي سياسات النقد.
5. ضرورة قيام البنك المركزي بتدريب موظفيه ، وتأهيلهم علي الأساليب الحديثة وإدخال معايير ونظم أكثر حداثة داخل العمل البنوك المركزية

الابحاث المقترحة مستقبلا:

- دراسة العلاقة بين التعاملات النقدية باستخدام أسلوب الرقابة الإنحداري (بوكس وجنكيز)

قائمة المصادروالمراجع

- Siegel.p.ll..Omer ,k.. korvin, A., and zebda, A.,"APPlications of fuzzy Sets and the Theory of Evidence to "Accounting ll

JAl press lnc., London,1998.

- Merservey, R., Bailey, A.D., and Johnson, p .E.. "lnternal Control Evaluation: A Computational Model of the Review process", Auditing, A journal of practice and Theory, vol.5NO.4fall1986,pp.44-74
- Abdolmohammadi, M .j., Decision Support and Expert and Expert Systems in Auditing: A Review and Resarch Directions", Accounting and
- Business Research, Vol.18,No.73, spring 1987, pp.173-185.
- يسرى مهدي السامرائي, د. زكريا مطلك الدوري, الصيرفة المركزية والسياسة النقدية,(كالياري ايطاليا، الدار العربية الايطالية للطباعة والنشر, 1999).
- حسين بني هاني اقتصاديات النقود والبنوك,(ط1),(اربد : دار الكندي للنشر والتوزيع ,2003).
- مؤيد وهيب جاسم ,المدخل الحديث في اقتصاديات النقود والمصارف , (الدار العربية الايطالية للطباعة والنشر 2000).
- أحمد زهير شامية, النقود والمصارف, (عمان: دار زهران للنشر والتوزيع, 2002)

- محمود يونس , اقتصاديات النقود والبنوك و الاسواق المالية ,(كلية التجارة , جامعة الاسكندرية ,دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر ,2013).
- الازهري, محي الدين(1993), الرقابة متابعة وتقييم وتصحيح, مجلة التجارة, الغرفة التجارية والصناعية, الرياض, العدد 369.
- د. محمود حسين الوادي,(2005), الاثار الرقابية والاقتصادية لرقابة البنك المركزي علي الودائع والائتمان في البنوك الاسلامية, جامعة الزرقاء, الاهلية, الاردن.
- علاقي, مدني عبدالقادر, (1985) دراسة تحليلية للوظائف الادارية والقرارات الادارية, جدة, مكتبة تهامة.
- عاشور, أحمد صقر(1985), الادارة العامة مدخل بيئي مقارن, الاسكندرية, دار المعرفة الجامعية
- المطيري, حزام ماطر, هاني يوسف(1997), الرقابة الإدارية بين المفهوم الوضعي والمفهوم الاسلامي ,مجلة الادارة والاقتصاد
- المؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب (2003), مراجعة ومراقبة داخلية, المملكة العربية السعودية.
- عشماوي, سعد الدين(1980), اسس الادارة, القاهرة , مكتبة عين شمس.
- الصباح, عبد الرحمن (1989), الرقابة الادارية بين النظرية والتطبيق, جامعة الاسكندرية
- عقل, مفلح محمد,(2006) ,مقدمة في الادارة المالية والتحليل المالي, عمان, مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع ,ط1